سلسلة أوراق تنموية (7)

السياسات الاقتصادية في الأغوار وأثرها على المزارعين

إعداد:
عبد الستار شريدة

أيلول 2012

سلسلة أوراق تنموية (٧)

السياسات الاقتصادية في الأغوار وأثرها على المزارعين

إعداد: عَبد السّـتار شـريّدة

أيلول ٢٠١٢

تدقيق لغوي: عامر عوض الله

جميع الحقوق محفوظة لمركز بيسان للبحوث والإنماء ©

٢٠١٢

بدعم من:

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG

تأسس مركز بيسان للبحوث والإنماء عام ١٩٨٩، وهو مؤسسة أهلية تقدمية ديمقراطية وغير هادفة للربح تعمل من أجل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني ومن أجل المساهمة في بناء مجتمع مدني فلسطيني ديمقراطي فاعل ومؤثر. ونؤمن بقيم العدالة الاجتماعية والديمقراطية والمساواة والتعددية وحقوق الإنسان واحترام الحريات الفردية والجماعية وندعو ونروج لكي تكون هذه القيم في صلب وأساس عملية التنمية التي تعتمد على المشاركة ومبادئ الحكم الرشيد.

مركز بيسان للبحوث والإنماء

رام الله – فلسطين

عمارة النهضة، الماصيون، صندوق بريد: ٧٢٥ رام الله

هاتف: ٢٩٨٧٨٣٩ –٠٢ فاكس: ٢٩٨٧٨٣٥ –٠٢

البريد الالكتروني: bisanrd@palnet.com

الصفحة الإلكترونية: www.bisan.org

٢٠١٢

الفهـــــرس

- **المقدمة** ٧
- **الفصل الأول: «إسرائيل» في غور الأردن: احتلالٌ اقتصادي** ٩

أولاً: الأراضي المصادرة ٩

١. الاستيطان ٩

٢. المواقع العسكرية المغلقة ١٣

٣. جدار الفصل العنصري ١٧

ثانياً: التحكم بالمياه ١٩

ثالثاً: العمالة زهيدة الأجر ٢٥

- **الفصل الثاني: السياسات الاقتصادية الفلسطينية** ٣١

أولاً: خطط التنمية وواقعها ٣١

١. الحكومة ٣١

٢. القطاع الخاص ٣٨

٣. المنظمات الأهلية ٣٩

ثانياً: واقع الاستثمار ٤١

١. الزراعات التصديرية ٤١

٢. صغار المزارعين ٤٦

ثالثاً: بدائل العمل في المستوطنات ٥٢

- **النتائج والتوصيات** ٥٤
- **الملاحق** ٥٧
- **المصادر والمراجع** ٦١
- **المقابلات** ٦٢

قائمة الجداول

- جدول (١) انتهاكات الاحتلال في غور الأردن عام ٢٠١١ في التجمعات المعلن عنها كمناطق عسكرية مغلقة ١٣
- جدول (٢) القواعد العسكرية في غور الأردن ١٤
- جدول (٣) تراجع الآبار العاملة في غور الأردن قبل الاحتلال «الإسرائيلي» وبعده ٢١
- جدول (٤) إنتاج المستوطنات في غور الأردن ٢٤
- جدول (٥) أثر انتهاكات الاحتلال على تراجع عدد العائلات العاملة في الزراعة بغور الأردن عام ٢٠١١ ..... ٢٦
- جدول (٦) مجموع الأجور السنوية لنحو ١٨٠٠ عامل فلسطيني في مستوطنات غور الأردن ٢٧
- جدول (٧) المشاريع القائمة (قيد التنفيذ) في وزارة الزراعة للعام ٢٠١١ والمنفذة في أريحا والأغوار ٣١
- جدول (٨) موقع واسم شركات الاستثمار الزراعي التصديري في غور الأردن ٣٣
- جدول (٩) الاستثمار العربي في الأعشاب الطبية بغور الأردن ٣٤
- جدول (١٠) أسماء بعض الشركات المحدد دخلها في مستوطنات غور الأردن الزراعية، مع ملخص بإنتاجها ٤٥
- جدول (١١) تراجع استخدام مساحات زراعية نباتية نتيجة انتهاكات الاحتلال في غور الأردن ٤٨
- جدول (١٢) تراجع استخدامات المياه الزراعية لدى صغار المزارعين بغور الأردن ؛ نتيجة انتهاكات الاحتلال عام ٢٠١١ ..... ٤٩
- جدول (١٣) توزيع العمال حسب التخصص في المستوطنات الزراعية في غور الأردن ٥٢

قائمة الأشكال البيانية

- عدد المستوطنات في غور الأردن ونسبتها وفقاً لطبيعة النشاط ١٠
- عدد المستوطنات ذات النشاط الاقتصادي في غور الأردن مقارنة مع المستوطنات العسكرية والمدنية ١٠

- إجمالي المساحات المصادرة بالدونم حسب طبيعة نشاط المستوطنات ١١
- عدد التجمعات الفلسطينية التي تخضع للسيطرة «الإسرائيلية» الكاملة والمعلن عنها كمواقع عسكرية مغلقة ١٥
- نسب الفارق في استخدام المياه بين المستوطنين والمواطنين الفلسطينيين مقارنة بنسبة السكان ٢٠
- تقدير حصة الأسواق الخارجية والفلسطينية و«الإسرائيلية» من تمور مستوطنات غور الأردن ٢٣
- تقدير عوائد التمور لمستوطنات غور الأردن حسب السوق ٢٤
- الفارق في الأجور بين العمال الفلسطينيين والعمال التايلنديين ٢٩
- نسبة عدد المشاريع المنفذة وموازنتها من قبل وزارة الزراعة للعام ٢٠١١ من إجمالي المنفذ في الضفة الغربية ٣٢
- حجم الاستثمار العربي في قطاع الأعشاب الطبية في غور الأردن..... ٣٥
- حصة غور الأردن من إجمالي موازنة (الهيدرولوجيين الفلسطينيين) لعام ٢٠١١ .... ٤٠
- التطور السريع في زراعة النخيل من صنف مجهول بين عامَيّ ٢٠٠٩– ٢٠١١ ..... ٤٢
- التطور السريع في مساحة الأعشاب الطبية المزروعة بين عامَيّ ٢٠٠٩– ٢٠١١..... ٤٣
- نسبة كل سوق من المنتجات الزراعية التصديرية في غور الأردن ٤٤
- المساحات المستغلة من قبل صغار المزارعين باستثناء النخيل ٤٧
- عدد ونسبة المنشآت الزراعية لصغار المزارعين المستهدفة بالهدم والإخطار بالهدم ... ٥٠

قائمة الملاحق

- ملحق (١): عدد سكان غور الأردن حسب التجمعات المستقرة والمحافظة ٥٧
- ملحق (٢): توزيع المستوطنات في الأغوار حسب سنة التأسيس، ونوع المستوطنة، والمساحة المصادرة، وعدد السكان ٥٨

المقدمة

تمكن الاحتلال «الإسرائيلي» من خلال أدواته التي استعملها للحفاظ على المكاسب الاقتصادية للمستوطنين من إعاقة التنمية الاقتصادية للمواطنين الفلسطينيين في غور الأردن، واستغل الاحتلال المزاعم الأمنية، من خلال الاستيطان، والمناطق العسكرية المغلقة، والتحكّم بالمياه، وغيرها من الأدوات، لبسط سيطرته، والتحكّم بنحو ٩٥٪ من مساحة غور الأردن، وهي ما أُطلق عليه اسم «مناطق C»، والتي تخضع للسيطرة «الإسرائيلية» الكاملة حسب اتفاقات أوسلو.

وعلى الرغم من الادعاءات «الإسرائيلية» بأن السيطرة على غور الأردن مرتبط بالحاجة الأمنية لدولة الاحتلال على اعتبار أن غور الأردن بحدوده الشرقية مع الأردن سيكون «حاجزاً أمنياً أمام الجبهة الشرقية»؛ إلاّ أن الوقائع على الأرض، والتسريبات حول ذلك في كل جولة من جولات المفاوضات النهائية تدحض هذا الإدعاء جملةً وتفصيلاً، وتؤكد أن الهدف «الإسرائيلي» من كل المخططات التي أُعلن عنها كانت ترمي إلى خلق ظروف مستقرة للمستوطنين في غور الأردن، تتيح لهم الاستثمار في القطاع الزراعي ضمن المعطيات الإيجابية لذلك، سواءً من حيث توفر مصادر المياه؛ خاصةً الطبيعية؛ والمُناخ، والأيدي العاملة زهيدة الأجر، والأهم من كل ذلك الأراضي الزراعية المصادرة من الفلسطينيين.

وما التسريبات المزعومة من الجانب «الإسرائيلي» حول نيّة الاحتلال استئجار غور الأردن لـ ٧٠ سنة إلاّ دليلٌ فاضح على ذلك، خاصةً وأن الأردن مبرر الحاجز الأمني الشرقي لوجود الاحتلالَ في غور الأردن موجودة وستبقى موجودة، ومطلب رحيل الاحتلال بعد انتهاء مدة إيجار غور الأردن المزعومة لن يتغير.

إذن السؤال هنا هو: ما الذي لا تريد «إسرائيل» له أن يتغير في غور الأردن؟؟ ولماذا؟؟

إنه ببساطة احتلالها الاقتصادي لغور الأردن، ومكاسبها الاقتصادية، وهذا ما تسعى الدراسة إلى تحقيق أهدافه وتوضيحها، حيث تحلل ما يتيحه غور الأردن لـ ٢١ مستوطنة لها نشاط اقتصادي زراعي، إلى جانب ٤ مستوطنات ذات بُنية صناعية وسياحية، و٣ مستوطنات تحوي عائلات جنود جيش الاحتلال، ومستوطنة واحدة «مدنية».

ومن هنا تبرز كذلك أهمية الدراسة، بالإضافة إلى محاولة رد الدراسة للمزاعم والمبررات الأمنية التي يسوقها الاحتلال «الإسرائيلي» في غور الأردن، كغطاءٍ يحقق من خلاله الاستقرار، وظروف الاستثمار، عبر استغلال موارد الفلسطينيين، وقدراتهم، عبر محفزات الاحتلال الاقتصادي المتمثلة في مصادرة الأراضي، والتحكم بمصادر المياه، واستغلال الأيدي الفلسطينية زهيدة الأجر للعمل في المستوطنات.

كما وتهدف الدراسة إلى الوقوف عند السياسات الاقتصادية للفلسطينيين في غور الأردن من خلال

البحث في واقع وظروف التنمية والاستثمار الحكومي والأهلي والخاص، وما إن كان الجهد المبذول إيجابيّاً أم سلبيّاً، خاصة في ظل السيطرة شبه الكاملة لسلطات الاحتلال على غور الأردن، وكل ذلك دون تجاهل تطور قطاع الزراعات التصديرية الفلسطيني ونموّه الملفت، واعتماده في جزء كبير من نشاطه – خاصة فيما يتعلق بالتسويق – على شركات تسويق زراعي «إسرائيلية»، ومنها استيطانية.

وهذا التطور يثير أسئلة تحاول الدراسة الإجابة عنها في ظل تعثر وتراجع استخدامات الأراضي الزراعية لدى صغار المزارعين الفلسطينيين في غور الأردن نتيجة انتهاكات الاحتلال، ما يظهر أهمية الدراسة في جانب السياسات الاقتصادية الفلسطينية في غور الأردن.

وقد اعتمدت الدراسة في الحصول على المعلومات في الجوانب المتعلقة بالبُنية الاقتصادية لمستوطنات غور الأردن على مصادر «إسرائيلية»، أو مصادر فلسطينية مستندة إلى مصادر «إسرائيلية».

أما فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الفلسطينية فقد اعتمدت الدراسة على مقابلات أجراها الباحث مع هيئات رسمية وأهلية ومن القطاع الخاص، والحصول على وثائق وإحصاءات وبرامج توضح حجم تدخل هذه الهيئات بهدف الوصول إلى التفاصيل المتعلقة بهذه السياسات.

وتتكون الدراسة من فصلين:

يتناول الأول أدوات ومحفزات الاحتلال الاقتصادي في غور الأردن، وذلك بدراسة الأراضي المصادرة عبر «الاستيطان والمواقع العسكرية المغلقة، وجدار الفصل العنصري»، وتغطية التحكم بالمياه والعمالة زهيدة الأجر كأداة ومحفز للاحتلال الاقتصادي.

أما الفصل الثاني فيتناول السياسات الاقتصادية الفلسطينية في غور الأردن من حيث خطط واقع التنمية للحكومة، والقطاع الخاص، والمنظمات الأهلية، وواقع الاستثمار في الزراعات التصديرية، ولدى صغار المزارعين الفلسطينيين، كذلك تغطية بدائل العمل في المستوطنات.

الفصل الأول

«إسرائيل» في غور الأردن: احتلالٌ اقتصادي

أولاً: الأراضي المصادرة

١. الاستيطان

أظهر الاحتلال «الإسرائيلي» مبكراً شهوةً اقتصادية اتجاه غور الأردن، رغم المزاعم بأن مبررات وجوده في المنطقة مرتبط بـ «احتياجات أمنية» أمام ما كان يسمى بـ «الجبهة الشرقية». وعلى عكس كثير من خطط الاحتلال «الإسرائيلي» اتجاه غور الأردن التي يكشف ظاهرها أن هدفها هو أمني بينما باطنها يعزز الوجود الاقتصادي للمستوطنين في غور الأردن، كـ «خطة ألون ١٩٦٧– ١٩٧٧، وخطة شارون ١٩٧٧– ١٩٩٣»، تجاهر الخطة التي أعدتها الأجهزة الأمنية «الإسرائيلية» ونُشرت في الصحف «الإسرائيلية» بتاريخ ٧ آذار عام ٢٠٠٦ بالمصالح الاقتصادية لدولة الاحتلال، وبالتصور «الإسرائيلي» للحل النهائي فيما يخص غور الأردن، وذلك من منطلق مصالح اقتصادية وليست أمنية[١]، حيث بيّنت الخطة طموح دولة الاحتلال في إعادة بناء غور الأردن من خلال الاستثمار في المستوطنات، وإنشاء مشاريع صناعية وزراعية مرتبطة بالاقتصاد «الإسرائيلي»، والسيطرة على الأحواض المائية، والفصل الجغرافي بين فلسطينيي الضفة الغربية وفلسطينيي الأردن، الذين يمثلون عمقاً ديمغرافياً لأيّ كيان فلسطيني قادم.

وهذا يعكس وعي الاحتلال بأهمية منطقة غور الأردن اقتصادياً، خاصة عند معرفة أنه عمل على إنشاء (ميحولا) كأول مستوطنة زراعية على أكثر من ١٧٥٠ دونماً من أراضي المواطنين الفلسطينيين في قريَتَيْ بردلا وعين البيضاء في الأغوار الشمالية عام ١٩٦٨، أي بعد عام واحد من الاحتلال «الإسرائيلي» للضفة الغربية، وقد تلا ذلك استغلال الاحتلال «الإسرائيلي» للمزاعم الأمنية حتى العام ٢٠٠٣، لمصادرة أكثر من ٣٣ ألف دونم، وإنشاء نحو ٢٩ مستوطنة في عمق غور الأردن، إضافةً إلى عشرات البؤر الاستيطانية، وأتاحت الحيوية النادرة لمُناخ وتربة ووفرة المياه في غور الأردن تحقيق مكاسب ومستويات اقتصادية للمستوطنات الجاثمة على أراضي الفلسطينيين في المنطقة.

وينعكس ذلك من خلال طبيعة النشاط الاستيطاني في غور الأردن، حيث يوجد هناك ٣ مستوطنات عسكرية تقطنها عائلات جنود جيش الاحتلال، أي ما نسبته ١٠٪ من إجمالي المستوطنات، و٢١ مستوطنة زراعية، أي ما نسبته ٧٣٪ من إجمالي المستوطنات، وهناك مستوطنتان طبيعة نشاطهما سياحي، أي ما نسبته ٧٪ من إجمالي المستوطنات. كما تجثم على أراضي الفلسطينيين في غور الأردن مستوطنتان صناعيتان، أي ما نسبته ٧٪، ومستوطنة واحدة «مدنية»، لا يمارِس مستوطنوها أي

١. راجع دراسة الباحث: (الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب) الصادرة عن مركز الشرق العربي بلندن، ٢٠١٠.

نشاط ذا طبيعة اقتصادية على أراضي الفلسطينيين المصادرة، وهي تشكل ما نسبته ٣٪.

رسم بياني يظهر عدد ونسبة المستوطنات في غور الأردن وفقاً لطبيعة النشاط

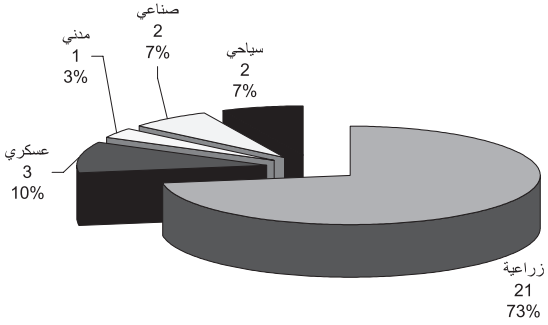

المصدر: معهد أريج ٢٠١٠، وتوثيق الباحث من خلال المجالس المحلية والبلديات وعمال فلسطينيين لتحديد طبيعة نشاط المستوطنات.

ويتضح من تحليل طبيعة نشاط المستوطنات الجاثمة على أراضي الفلسطينيين المصادرة في غور الأردن أن مبررات الاحتلال الاقتصادي للمنطقة هي ٨٦٪، وذلك وفقاً إلى ٢٥ مستوطنة ذات نشاط اقتصادي زراعي، وصناعي، وسياحي، وإنّ الدواعي الأمنية وحتى الأيديولوجية المزعومة لا تتعدى ١٤٪ استناداً إلى طبيعة نشاط ٣ مستوطنات تحوي عائلات جنود جيش الاحتلال، ومستوطنة واحدة «مدنية».

رسم بياني يظهر عدد المستوطنات ذات النشاط الاقتصادي في غور الأردن مقارنة مع المستوطنات العسكرية والمدنية

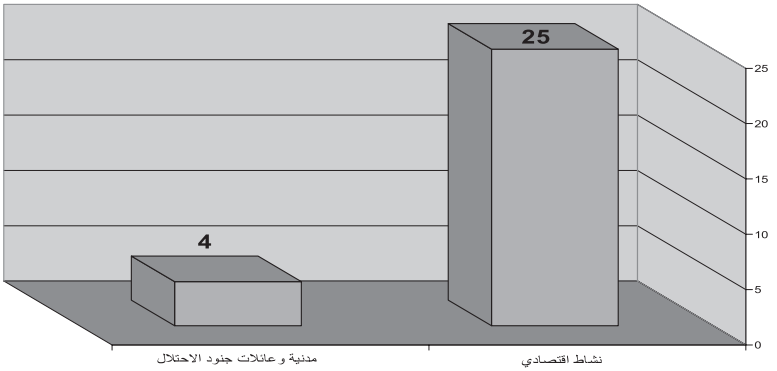

المصدر: توثيق الباحث من خلال البحث الميداني.

أما فيما يخصّ الأراضي المصادَرة من الفلسطينيين والملحقة بالمستوطنات حسب طبيعة النشاط، فإننا نجد أن إجمالي المساحة لـ ٢٩ مستوطنة هي نحو ٣٣٠٨٨ دونماً، ومن هذه المساحة هناك نحو ٢٧٣٦٩ دونماً هي مجموع مساحة المستوطنات الزراعية، و٤١٥ دونماً هي المساحة المصادرة من أراضي الفلسطينيين لـ ٣ مستوطنات عسكرية، ونحو ١٢٤٤ دونماً لمستوطنتين سياحيّتين، ونحو ٢٢٦٨ دونماً هي الأراضي المصادرة لصالح مستوطنة «مدنية»، وما تبقى – ومساحته ١٧٩٢ دونماً – هي مساحة الأراضي المصادرة لصالح مستوطنتين صناعيّتين.

رسم بياني يظهر إجمالي المساحات المصادرة بالدونم حسب طبيعة نشاط المستوطنات في غور الأردن

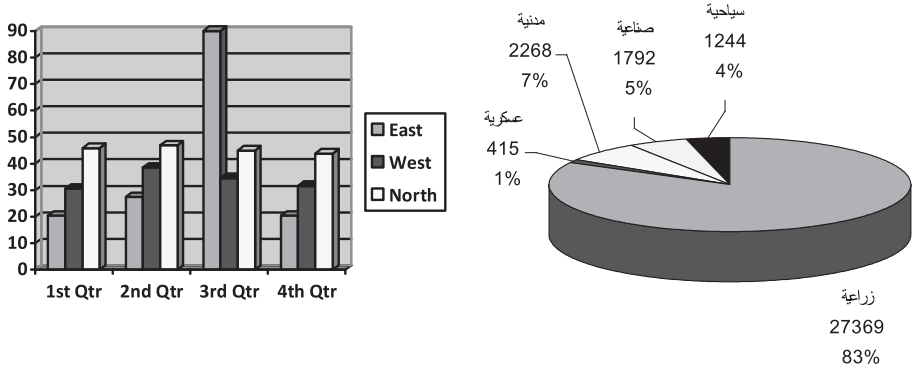

المصدر: تحليل الباحث استنادا إلى (أريج) – معهد الأبحاث التطبيقية، السياسات «الإسرائيلية» تجاه غور الأردن – ٢٠١٠.

ويتضح من خلال البيانات التحليلية لطبيعة نشاط المستوطنات الجاثمة على أراضي الفلسطينيين في غور الأردن أن وجود الاحتلال مرتبطٌ بما تتيحه هذه المستوطنات من مستويات اقتصادية رغيدة لنحو ٨ آلاف مستوطن في غور الأردن، وليس لحاجة أمنية كما يزعم «الإسرائيليون».

والحاجة الأمنية المزعومة هي للحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي في هذه المستوطنات وليس العكس، بمعنى أن أي تأثير على سوق منتجات مستوطنات غور الأردن، أو حتى أي قرار سياسي ذي صلة بطبيعة نشاطها قد يتسبب بحدوث إخلال للمستويات الاقتصادية الرغيدة التي اعتاد عليها مستوطنو مستوطنات غور الأردن، وبالتالي التأثير على النشاط الاستيطاني للاحتلال فيه، وهو أمر حدث فعلاً حين أعلنت السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل رسمي عام ٢٠١٠ مقاطعة وحظر منتجات المستوطنات الجاثمة على الأراضي الفلسطينية، وقبلها الحملات الشعبية في عدد من الدول الأوروبية المقاطِعة لمنتجات المستوطنات الجاثمة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

وقد تسبب هذان الإجراءان في ارتباك وفقدان التوازن في كثير من المستوطنات الزراعية الجاثمة على أراضي الفلسطينيين في غور الأردن، ووصل الأمر حد «إفلاس وإغلاق ٥ مشغلين «إسرائيليين» في

مستوطنة (ميحولا) في الأغوار الشمالية – على سبيل المثال – لمنشآتهم الزراعية، و٦ آخرون تراجع أداؤهم وطاقتهم الإنتاجية من أصل ١٥ مشغلاً» (عمال فلسطينيون في مستوطنات الغور «أ د، م ب، ج د،ع د، م د»).

وكل ذلك قبل أن تتراخى السلطة الفلسطينية في تنفيذ القانون الذي أقرته بمقاطعة منتجات المستوطنات، وقبل أن تقدم حكومة الاحتلال الدعم للمتأثرين من حملات المقاطعة، وتعوّض المصدّرين على خسارة خصومات ضريبية تفرضها دول أوروبية على منتجات المستوطنات، ومثل هذه التأثيرات التي سببت قدراً كبيراً من القلق، وحالةً من الهياج في أوساط المشغلين «الإسرائيليين» في المستوطنات الزراعية، والصناعية الجاثمة على الأراضي الفلسطينية المحتلة لم يلحظه العمال الفلسطينيون على أرباب عملهم من المستوطنين في الانتفاضتين الأولى ولا حتى الثانية.

ففي هذا الاتجاه، قد تربك التأثيرات السياسية غير الموجهة بشكل مباشر لنشاط الاستيطان الاقتصادي على مستوى الانتفاضة الفلسطينية الثانية، أو على مستوى ما اصطُلح على تسميته فلسطينياً بـ «استحقاق أيلول» عام ٢٠١١ لنَيل الاعتراف الأممي بفلسطين كدولة رقم ١٩٤ في الأمم المتحدة، لكنَ لن تخلّ بالوجود، ولم ولن تؤثر في المستويات الرغيدة التي اعتاد عليها المستوطنون في غور الأردن، بدليل أن النشاط الاقتصادي لمستوطنات غور الأردن بدأ بالعودة للتعافي عام ٢٠١١، أي بعد عام من هزّات حملات المقاطعة الرسمية للسلطة الفلسطينية، وبعض الحملات الشعبية في بعض دول الاتحاد الأوروبي، حيث يُفترض أن يكون عام ٢٠١١ مكلّلاً للجهود الرسمية والشعبية الفلسطينية للتأثير على الطاقة الإنتاجية للمستوطنات في غور الأردن، خاصةً وأنه ذات العام الذي نشط فيه الفلسطينيون لنَيل الاعتراف بدولتهم في الأمم المتحدة.

وجاء جزءٌ من تعافي أداء المستوطنات نتيجة تراخي السلطة الفلسطينية في ترجمة قراراتها وقوانينها اتجاه منتجات المستوطنات من خلال:

١. إضعاف الجسم الرسمي، والمتمثل في تشكيلها لـ «صندوق كرامة» لمتابعة وتنفيذ قانون حظر منتجات المستوطنات.

٢. التساهل في تقييد شركات إنتاج زراعي في «مناطق C» لبعض مقاولي العمال الفلسطينيين في مستوطنات غور الأردن، والشبيهة بالإنتاج الزراعي للمستوطنات.

٣. عدم الوقوف عند ضمان أو استئجار بعض مقاولي العمال الفلسطينيين في مستوطنات غور الأردن لمساحات من كروم النخيل في موسم القطاف من صغار المزارعين الفلسطينيين، ودخولهم أيضاً في شراكة مع بعض شركات الإنتاج الزراعي الفلسطينية لتعبئة وتغليف هذه المنتجات، وشُبهة التحايل هنا لتبييض منتجات المستوطنات، كما سيتضح لاحقاً في الباب الثاني من خلال الزراعات التصديرية الفلسطينية وصغار المزارعين.

وهذا يؤشر – للأسف – إلى أن الاحتلال الاقتصادي لغور الأردن في جزء منه هو قرارٌ فلسطيني، وذلك

إما لضعف القوانين في هذا الجانب أو عدم إقرارها، خاصةً فيما يتعلق بالعمالة الفلسطينية، والنشاط الزراعي التصديري لبعض مقاولي العمل، أو لعجز السلطة الفلسطينية عن المتابعة واتخاذ إجراءات رادعة في منطقة يخضع ٩٥٪ من مساحتها للسيطرة «الإسرائيلية» الكاملة.

٢. المواقع العسكرية المغلقة

شكّلت المواقع العسكرية والنشاط العسكري «الإسرائيلي» غطاءً من قبل جيش الاحتلال لمصادرة ووضع اليد على «نحو ٤٤٪ من مساحة غور الأردن الإجمالية». (مركز معاً، «غور الأردن» ملحق مجتمعي ٢٠١٢)، وقد حظر الاحتلال «الإسرائيلي» على المواطنين الفلسطينيين في غور الأردن ممارسة أي نشاط اقتصادي أو عمراني أو خدماتي في هذه المناطق، ووضع العراقيل والعقبات أمام حرية الحركة والتنقل والبناء، وحتى ممارسة الأنشطة الزراعية النباتية والرعوية.

جدول (١) انتهاكات الاحتلال في غور الأردن عام ٢٠١١ في التجمعات المعلن عنها كمناطق عسكرية مغلقة

اسم التجمع	المحافظة	استهداف منشآت زراعية وسكنية	
		إخطار هدم	هدم
إبزيق	طوباس	١٠	٠
تل الحمة	طوباس	٢	٦
الحديدية	طوباس	٤	١٦
الرأس الأحمر	طوباس	٠	٦
سمرا	طوباس	٣	٣
وادي المالح	طوباس	١٤	٥
يرزا	طوباس	١٠	٤٢
عاطوف	طوباس	٠	١
الفارسية	طوباس	٨	١٢
العقبة	طوباس	٠	٨
المجموع	**١ محافظة**	**٥١ إخطار هدم**	**٩٩ عملية عدم**

المصدر: توثيق الباحث من خلال مقابلة متضررين وممثلين عن هيئات ومجالس محلية متضررة.

وقد أنشأت سلطات الاحتلال أول قاعدة عسكرية لها في غور الأردن عام ١٩٦٩ بالقرب من قرية العوجا في مدينة أريحا تحت اسم قاعدة (ناحل يطاف)، وشهدت سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي أوسع عملية مصادرة لأراضي الفلسطينيين في غور الأردن، إذ تمّ خلالها إنشاء ٦ قواعد عسكرية لجيش الاحتلال على أراضي أريحا، ونابلس، وطوباس.

ولم تتوقف خطورة الأمر عند مصادرة جيش الاحتلال لـ ١٧٥٤ دونماً هي المساحة العمرانية لـ ١٠ قواعد عسكرية؛ بل طال مئات آلاف الدونمات الزراعية والرعوية المملوكة للمواطنين الفلسطينيين بعد أن أُلحقت بالقواعد العسكرية كميادين مفتوحة للرماية والتدريب الحيّ، أو استُغلّت ومن ثم استُثمرت من قبل المستوطنين بهدف التوسعة العمرانية، أو إلحاقها لأغراض زراعية.

جدول (٢) القواعد العسكرية في غور الأردن

المحافظة/ التجمع	الموقع العسكري	المساحة العمرانية للقاعدة/ دونم	سنة التأسيس
أريحا / العوجا	ناحل يطاف	٢٨٣	١٩٦٩
طوباس / طمون	قاعدة بقعوت	٢٠٠	١٩٧٢
طوباس / طمون	قاعدة روعي	٦١٠	١٩٧٥
طوباس / طمون	بلاس	٧٥	١٩٧٥
أريحا / العوجا	ناحل تسوري	٥٠	١٩٨١
طوباس	حمدات	١٤٢	١٩٨٢
طوباس	بترنوت شيلا	٤٤	١٩٨٣
طوباس	سمرا	٢٥٠	١٩٨٣
طوباس / عين البيضاء	ناحل روتم	٥٠	١٩٨٤
طوباس / تياسير	مسكوت	٥٠	١٩٨٦
المجموع	**١٠ مواقع**	**١٧٥٤ دونم**	–

المصدر: مركز الشرق العربي، الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب، عبد الستار شريدة.

وفي الوقت الذي حَرمت فيه سلطات الاحتلال المواطنين والمزارعين الفلسطينيين من ممارسة أي نشاط في نحو ٦٣ تجمعاً فلسطينياً مستقراً وعشوائياً (مضارب بدوية) في معظمها مناطق عسكرية مغلقة

ومعلن عنها كـ «مناطق C»، أتاحت في أغلب الأحيان أجزاء كبيرة من هذه المساحات لعمليات المصادرة لصالح المستوطنين؛ إمّا لأغراض التوسعة أو إلحاقها لأغراض زراعية.

رسم بياني يظهر عدد التجمعات الفلسطينية التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة بغور الأردن والمعلن عنها كمواقع عكسرية مغلقة، مقارنة مع B وA

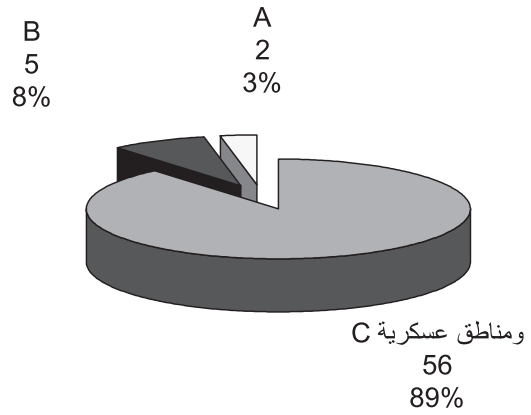

المصدر: تحليل وتوثيق الباحث بناءً على معطيات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظة نابلس، وكتاب محافظة أريحا والأغوار وكتاب محافظة طوباس، ٢٠١٠.

«ووفق تقرير للبنك الدولي فإنّ الأراضي المصادَرة من قبل المستوطنات المستغلة بنسبة ٩٥٪، يُعتبر ٥٠٪ منها تحت إشراف المستوطنات» (مركز معاً، ملحق مجتمعي ٢٠١٢، مصدر سابق).

وترجع الفروق في نسبة المساحات المستغلة من قبل المستوطنين غير الشرعيين والمواطنين الفلسطينيين في غور الأردن إلى «الامتياز الذي يحظى به المستوطنون الجُدد في غور الأردن عبر منحهم نحو ٧٠ دونماً من أراضي الفلسطينيين المعلن عنها كمناطق عسكرية مغلقة، وما يصحب ذلك من محفز للاستثمار تمنحه دولة الاحتلال لهؤلاء المستوطنين» (مركز الشرق العربي، مصدر سابق).

وفي المقابل تحرم الفلسطينيين من ظروف التنمية الاقتصادية في المنطقة؛ بل وتقوم بإعاقتها من خلال الإعلان عن مساحات شاسعة كمناطق عسكرية، ومن ثمّ إتاحتها للمستوطنين، «ففي العام ٢٠١٠ – على سبيل المثال – صادر المستوطنون نحو ٢٠٢ من الدونمات من أراضي الفلسطينيين في غور الأردن لغرض توسعة مستوطنة (مسكيوت)، الجاثمة على أراضي عين الحلوة في الغور الشمالي. وفي الوقت الذي عمل الاحتلال فيه على إعاقة التنمية الاقتصادية، وتحديداً الزراعية، في جميع التجمعات الفلسطينية في الأراضي المعلن عنها كمناطق عسكرية في غور الأردن، عمل على توسعة المستوطنات

الجاثمة على أراضي المنطقة، حيث سجّلت مستوطنة (مسكيوت) في الأغوار الشمالية ٥ عمليات توسعة خلال العام ٢٠١٠، هذا بالإضافة لعمليات توسعة سُجّلت في مستوطنة (ميحولا) في الأغوار الشمالية. كذلك أتاح الغطاء الأمني الذي هيأته سلطات الاحتلال «الإسرائيلي» تحت ذريعة الإعلان عن أكثر من ٤٠٪ من أراضي غور الأردن كمناطق عسكرية مغلقة الفرصة لمصادرة وإلحاق قسم منها لأغراض زراعية لصالح المستوطنين، كما حدث في العام ٢٠١٠- أيضاً - حين استولى مستوطنو غور الأردن على ٦٥ دونماً من الأراضي الفلسطينية في المنطقة، كان قد أعلن عنها جيش الاحتلال كمناطق عسكرية مغلقة» (مركز معاً، توثيق انتهاكات الاحتلال في غور الأردن، ٢٠١٠).

وبينما تَعاملَ الاحتلال «الإسرائيلي» مع الأراضي التي أعلن عنها كمناطق عسكرية في غور الأردن كاحتياطي خام لمستوطني ٢٥ مستوطنة اقتصادية، منها ٢١ مستوطنة زراعية جاثمة على أراضي المنطقة، عمل على حرمان الفلسطينيين من ممارسة أي نشاط في هذه المناطق، واستهدف في العام ٢٠١١ نحو ١٢ تجمعاً فلسطينياً بالهدم، وملاحقة المزارعين ومربّي الثروة الحيوانية، وغيرها من الانتهاكات.

وهذه الانتهاكات لجيش الاحتلال «الإسرائيلي» بحق المواطنين الفلسطينيين في التجمعات المعلن عنها كمناطق عسكرية مغلقة لا يمكن فصلها عن القرار الصادر في حزيران من عام ٢٠١١ من قبل ما يُسمى بـ «لواء الاستيطان» التابع للجهة المخوّلة بإدارة ما يُسمى بـ «أراضي الدولة» من قبل الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، حيث «يقضي القرار بزيادة مساحة الأراضي الزراعية التابعة لمستوطنات غور الأردن، وبالتالي مضاعفة المساحة التي يزرعها كل مستوطن من ٣٥ دونماً إلى ٨٠ دونماً» (موقع المكتب الوطني للدفاع عن الأرض، ٢٩ / ٦ / ٢٠١١)، أي أن نحو ١٨٢٣ أسرة من المستوطنين في غور الأردن- على اعتبار أن متوسط عدد أفراد الأسرة في المستوطنات ٤,٥ شخص - (كنفاني، نعمان وغيث، زياد، الهيكلية الاقتصادية للمستعمرات «الإسرائيلية» في الضفة الغربية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ٢٠١٢)، سيضعون يدهم على نحو ١٤٥ ألف دونم من أراضي الفلسطينيين المحاذية للمستوطنات، والمعلن عنها بطبيعة الحال كمناطق عسكرية مغلقة.

وهو ما يؤكد أن سلطات الاحتلال تتعامل مع المناطق العسكرية المغلقة في غور الأردن كاحتياطي خام، إمّا لعمليات التوسعة، أو لإيفاد مستوطنين جُدد إلى منطقة غور الأردن، حيث أنّ توجهات الاحتلال «الإسرائيلي» في غور الأردن ترمي إلى تكريس وتعزيز النشاط الاقتصادي وليس لحاجة أمنية.

وكل ما يجري وجرى في غور الأردن خلال ٤٥ سنة من مصادرة أراضي الفلسطينيين والإعلان عن مئات آلاف الدونمات كمناطق عسكرية مغلقة هي لإتاحة فرص الاستثمار، ورفد المستوطنين في ٢١ مستوطنة زراعية على وجه الخصوص بحاجتهم من ظروف الاستثمار، والعزلة، لتنمية اقتصادها الذي «يُساهم بنحو ٢٪ من حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لـ «إسرائيل». (معهد ماس، مصدر سابق).

٣. جدار الفصل العنصري

«في العام ٢٠٠٤ أقام الاحتلال «الإسرائيلي» جدار الفصل العنصري بطول ١٢ كم من نهر الأردن، مارّاً بمحاذاة أراضي قرية عين البيضاء، وعبر أراضي قرية بردلا»، ليلتقي بآخر مقطع للجدار المنتهي في محافظة جنين عند قرية جلبون. (ضرار صوافطة، مجلس قروي كردلا).

لكن قبل ذلك، وفي العام ٢٠٠٠ تحديداً، «شقّت آليات الاحتلال خندقاً بعرض سهل البقيعة المتاخم لغور الأردن بطول ٢ كم، وعرض ٤ أمتار، وعُمق ٤ أمتار كذلك، وعزلت بواسطة الخندق أراضيه الغورية التي تُقدّر مساحتها بـ ٤٠ ألف دونم من مساحته الإجمالية المقدرة بنحو ٦٠ ألف دونم خلف الخندق» (العلاقات العامة في بلدية طمون).

وما بين هذين التاريخين، وتحديداً في عام ٢٠٠١، عزل الاحتلال غور الأردن عن باقي الأراضي الفلسطينية بواسطة حاجزَيْ الحمرا[٢] وتياسير العسكريَّين اللّذين يفصلان – وما زالا – الأراضي الفلسطينية عن المنطقة، ورَبَط الدخول إليها إما بتصاريح تصدرها الجهات «الإسرائيلية» ذات العلاقة، أو ببطاقة شخصية تثبت أن مكان إقامة الراغب بالمرور عبر الحواجز العسكرية «الإسرائيلية» هو غور الأردن.

ولتشخيص واقع الحال أكثر في غور الأردن بين عام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠٠٤ تمكن الاحتلال «الإسرائيلي» من اجتزاء غور الأردن عن باقي الأراضي الفلسطينية والعالم الخارجي من الجهة الشرقية بواسطة الشريط الحدودي مع الأردن، ومن الجهة الشمالية بواسطة جدار الفصل العنصري على طول الخط الأخضر، ومن الجهة الغربية مع عمق الأراضي الفلسطينية بواسطة خندق الفصل العنصري في سهل البقيعة الذي تتخلله حواجز عسكرية ومواقع معلن عنها كمناطق عسكرية مغلقة، تمنع وصول الفلسطينيين إلى المنطقة.

وقد أعلن الاحتلال بعد أن أحكم سيطرته على المنطقة بواسطة جدار وخندق الفصل العنصري عن خطة أعدتها الأجهزة الأمنية «الإسرائيلية» عام ٢٠٠٦، والتي تُظهر طموح دولة الاحتلال في إعادة بناء غور الأردن بإنشاء مشاريع صناعية وزراعية مرتبطة بالاقتصاد «الإسرائيلي»، والسيطرة على الأحواض المائية، والفصل الجغرافي بين فلسطينيي الضفة الغربية وفلسطينيي الأردن، الذين يمثلون عمقاً ديمغرافياً لأي كيان فلسطيني قادم، وهو ما حدث فعلاً بواسطة جدار الفصل العنصري وما يتخلله من حواجز عسكرية لجيش الاحتلال تمنع الوصول إلى المنطقة.

لقد أثبت الاحتلال «الإسرائيلي» أن أدواته لمصادرة أراضي الفلسطينيين في غور الأردن من أجل

---

٢. أعلنت محافظة نابلس في السابع عشر من آب المنصرم عن فتح حاجز الحمرا بشكل دائم بعد أكثر من عشر سنوات على إقامته، وهذا الإعلان لم يرافقه إخلاء جنود الاحتلال أو تفكيك وإزالة المنشآت والأدوات والأبراج العسكرية في المكان.

الاستثمار في كفاءتها الاقتصادية لا تتوقف، وأن الجدار أداة أخرى لتهريب وتسريب أراضي الفلسطينيين في غور الأردن إلى المستوطنين ودولة الاحتلال.

وهذا يكفل على المدى البعيد ضمان الحفاظ على المستويات الاقتصادية الرغيدة للمستوطنين، وذلك من خلال إتاحة المجال لهم بمصادرة المزيد من الأراضي التي عزلها الجدار خلفه، خاصة – وكما أسلفنا – أن أي قطعة أرض يضع الاحتلال يده عليها سواء من خلال الإعلان عنها كمنطقة عسكرية أو محمية طبيعية أو غير ذلك، هي مرشحة أكثر من غيرها للاستيطان، فعلى سبيل المثال، بلغت مساحة الأراضي المصادرة لإنشاء مستوطنة (بقعوت) على أراضي سهل البقيعة – المعزول بخندق الفصل العنصري – حين أنشأت في العام ١٩٧٢ حوالي ١٤٠٠ دونم.

واليوم تبلغ المساحة الكلية للمستوطنة ٢٣٥٣ دونماً، بما فيها المساحات الملحقة لغرض زراعة كروم العنب والورود والأعشاب الطبية من قبل المستوطنين (مركز الشرق العربي، مصدر سابق)، وهناك نحو ٤٠ ألف دونم خلف خندق الفصل العنصري في سهل البقيعة مرشحة للاستيطان، خاصةً أن الاحتلال «الإسرائيلي» قام بتهجير قاطني ٤ تجمعات (حمصة وخلة مكحول والرواق وجديعة) تهجيراً كلّياً، وهناك تهجير جزئي في تجمعَيْ الرأس الأحمر والحديدية.

وهذا يؤكد أن مسألة التوسع تحديداً في المساحات المصادرة والمستغلة لأغراض زراعية من خلال أراضي المواطنين الفلسطينيين المعزولة خلف خندق الفصل العنصري في سهل البقيعة مسألة وقت، وعلى ما يبدو اعتمدت سلطات الاحتلال ذلك في وضع يدها على نحو ١٧٠٠ دونم خلف جدار الفصل العنصري المتاخم للخط الأخضر.

وشُبهة التحايل هنا استندت إليها في إطار مساعيها للاستحواذ على أراضي الفلسطينيين في المنقطة، والاستثمار فيها قدر المستطاع، حيث قامت سلطات الاحتلال «الإسرائيلي» منذ العام ١٩٦٩ وحتى أواخر السبعينيات، بتبديل أراضٍ من أملاك الغائبين كان الاحتلال قد وضع يده عليها، مع أراضٍ مملوكة لمواطنين فلسطينيين منْ قرى بردلا، وكردلا، وعين البيضاء، في الأغوار الشمالية، «وكانَ التبادل يتم بموجب عقد إيجار بين المواطن الفلسطيني وبين ما يُسمى بـِ «المسئول عن الأملاك المتروكة – أملاك الغائبين – وأملاك الدولة» والتابع لجيش الاحتلال، بصفته المسئول عن التصرف بأملاك الغائبين.

في حينه قام ما لا يقل عن ٥٠ مواطناً فلسطينياً من القرى الثلاث، وبعد إجراءات عقابية من قبل جيش الاحتلال تمثلت بمنع حرية الحركة والتنقل للمواطنين المستهدفين، بتبديل أراضٍ لهم مع أراضٍ من أملاك الغائبين، لكن في أعقاب «اتفاقية أوسلو» وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية على إثرها، وبعد عودة بعض الغائبين، استرجع هؤلاء أملاكهم التي أصبح جزءٌ منها مع مواطنين، في حين خسر

المواطنون أراضيهم التي استبدلوها بأملاك غائبين مع ما يُسمى بـ «مسئول الأموال المتروكة» التابع لدولة الاحتلال.

ويبدو أن من قام بعمليات تبادل أراض مع ما يُسمى بـ «مسئول الأملاك المتروكة» أُلزم بموجب «عقد الإيجار» بالتبادل لخمس سنوات، على أن يعود الوضع إلى ما كان عليه ما لم تجدد الاتفاقية، في حين أن هناك بنداً في الاتفاقية يشير إلى أن «هذا الكتاب، أي مقدمة العقد، جزء لا يتجزأ من عقد الإيجار الطويل الأمد»، حيث لم تجدّد الاتفاقية، وبقيت الأرض من تاريخ توقيعها في الستينيات والسبعينيات بحوزة سلطات الاحتلال.

والخطير في الأمر، وما يؤكد شُبهة التحايل من قبل ما يسمى بـ «مسئول الأموال المتروكة» أن إحدى الاتفاقيات الموقع عليها من الطرفين تشير في البند (١٧) إلى أَن العقد «حُرّر باللغة العربية والنص العبري هو الملزم»، وهذا ما يثير التساؤلات حول فحوى ومضمون «النص العبري الملزم»، الذي يبدو أن من خلال مضمونه غير المعلَن وقع ضحيته مواطنون فلسطينيون في غور الأردن، وأتاح للاحتلال بسط السيطرة على جزء من أراضيهم كي يستغلها المستوطنون، بعد أن تم استبدالها بالتي في حوزتهم من أملاك الغائبين.

وما يؤكد شبهة التحايل أنه وعند اختيار أرقام قطع عشوائية من الأرض المستهدفة تبيّن أن مالكيها الحاليين قاموا باستبدالها بموجب الاتفاقية المشار إليها، ما يثير التساؤل ما إن كان أصحابها وقعوا ضحية «النص العبري الملزم»، والأراضي محور الحديث هي عبارة عن ٦٠ قطعة أرض في ٤ أحواض (١٣٤، و١٣٥، و١٣٦، و٨١)، وتعود ملكيتها لأكثر من ١٠٠ عائلة فلسطينية» (غسان فقهاء رئيس مجلس قروي كردلا ومتضررون).

في الوقت نفسه أتاح الاحتلال؛ وبعد الانتهاء من تشييد الجدار وما رافق ذلك من تكثيف للرواية الأمنية لتشييده، أتاح الأراضي التي التهمها لأغراض زراعية من قبل كيبوتس (معالي جلبوع) المقام داخل الخط الأخضر[٣]، وهو ما يؤكد أن الاحتلال لم ولن يدخر جهداً لمصادرة ووضع اليد على مزيد من أراضي الفلسطينيين في غور الأردن، سواءً بالتحايل على المواطنين الفلسطينيين، أو بمحاولة خلق وكيل شرعي ينوب عنهم في هذه المهمة. ولعل التسريبات حول نية الاحتلال «الإسرائيلي» استئجار غور الأردن لـ ٤٠ عاماً تصبّ في هذا الإطار، خاصةً وأن تصريحات قادة الاحتلال حول تصورهم للحل النهائي تقضي بإبقاء السيطرة على غور الأردن، واستنزاف مقومات الحياة للفلسطينيين فيه.

ثانياً: التحكم بالمياه

تنبهت سلطات الاحتلال مبكراً إلى الحضور الزراعي للأغوار الفلسطينية ووضعت يدها عليها لاستغلال مثالية المنطقة الزراعية المتمثلة في التربة الخصبة الصالحة للزراعة، بما فيها زراعة أصناف

٣. راجع ملحق (٣).

محددة كالنخيل والعنب والموز، واحتمال هذه التربة لتكرار عمليات الزراعة على مدار العام. ولم تغفل سلطات الاحتلال عن توفر المياه بكميات كبيرة في غور الأردن، حيث تُعتبر المنطقة أحد أقطاب مثلث الماء الفلسطيني، وتحوي في جوفها على واحد من أهم خزانات المياه الجوفية في الضفة، ناهيك عن الظروف الجوية الملائمة.

ولهذه الأسباب أكثر من غيرها سيطرت سلطات الاحتلال على غور الأردن، ما يعني عملياً «سيطرتها على ٢٨,٨٪ من مساحة الضفة الغربية» (بتسيلم، حقوق إنسان في الأراضي المحتلة، السيطرة على الأراضي، ٢٠١١)، إضافةً إلى «سيطرتها وتحكمها بنحو ٧٨ مليون متر مكعب من المياه في غور الأردن، منها ٣٧ مليون متر مكعب مستخدمة حالياً من قبل أكثر من ٥٠ ألف فلسطيني في المنطقة، ونحو ٤١ مليون متر مكعب هي المستخدمة من قبل نحو ٨ آلاف مستوطن في غور الأردن» (العتيلي، شداد، ورقة مبدأ أولية حول إنشاء قناة الغور الغربية، دائرة شؤون المفاوضات)، أي أن الفلسطينيين الذين يشكلون ٨٤٪ من سكان غور الأردن يستخدمون نحو ٤٧٪ من مياه المنطقة، مقارنة بالمستوطنين غير الشرعيين الذين يشكلون نحو ١٦٪ من سكان غور الأردن، ويستهلكون نحو ٥٣٪ من مياه المنطقة.

رسم بياني يظهر نسب الفارق في استخدام المياه بين المستوطنين والمواطنين الفلسطينين بغور الأردن مقارنة بنسبة السكان

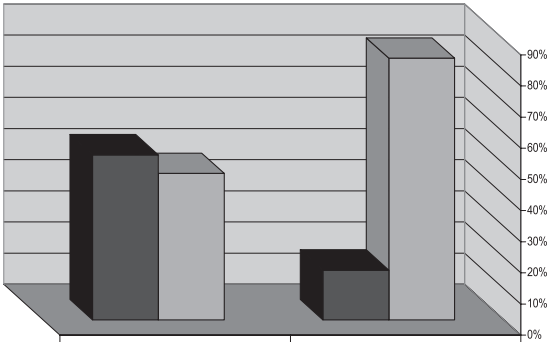

	نسبة المياه %	نسبة السكان %
الفلسطينيين	47%	84%
المستوطنين	53%	16%

المصدر: تحليل الباحث استناداً إلى دائرة شؤون المفاوضات «مصدر سابق»، ومركز الإحصاء الفلسطيني «مصدر سابق»، ومعهد أريج «مصدر سابق».

ويمكن القول أن الاستيطان «الإسرائيلي» في غور الأردن ما كان ليقوى على الوجود لولا توفر محفزات ذلك من موارد طبيعية، وطاقات بشرية زهيدة الأجر، وظروف مُناخية مساعدة. ولو قُدِّر له الوجود ما كان ليقوى على البقاء والاستمرار في حال حُرم من إحدى هذه المحفزات الاقتصادية، فمثلاً: لو

أن الاستيطان «الإسرائيلي» حُرم من الأيدي العاملة زهيدة الأجر، واستبدلها بعمالة مستوردة، لما تمكن من التوسع ومصادرة مزيد من أراضي الفلسطينيين في ظل التكاليف المرتفعة المترتبة على ذلك. وكذلك الأمر بالنسبة للمُناخ الذي ما كان ليتيح استغلال «أكثر من نصف المساحة المزروعة، والبالغة مساحتها ١٦ ألف دونم[٤]، والتي تستغلها المستوطنات لزراعة النخيل، ونحو ٦٢٤٠ دونماً (٢٠٪) لزراعة العنب» (معهد ماس، الهيكلية الاقتصادية للمستعمرات، مصدر سابق).

لكنّ هناك محفزاً اقتصادياً واحداً ووحيداً كان من الممكن أن يجعل من وجود الاحتلال «الإسرائيلي»، وتحديداً الاستيطان الزراعي في غور الأردن، أمراً مستحيلاً وغير ممكن، وهو المياه، حيث سيطرت «إسرائيل» بعد احتلال الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ على نهر الأردن والبحر الميت مياهاً وحدوداً، وحَرمت الفلسطينيين من حقهم في مياه نهر الأردن التي تبلغ ٣٣٠ مليون متر مكعب سنوياً.

كما عملت على مصادرة مصادر المياه المعتمدة على الآبار الارتوازية الزراعية من خلال تخريبها، كما حصل في الأغوار الشمالية، حين أقدمت على تخريب وتجفيف ٩ آبار، ما اضطر المواطنين والمزارعين هناك للانتفاع من مياه شركة المياه «الإسرائيلية» ميكروت لسدّ احتياجات الزراعة، وصلت سنة ١٩٧٥ لحوالي مليونَيْ كوب في السنة لأراضي قرية بردلة البالغة في تلك الفترة حوالي ٧٥٠٠ دونم، لتتراجع في مطلع الثمانينات إلى ١,٥ مليون كوب بحجة خصم حصة الغائبين الذين لا يستغلوا أراضيهم الزراعية، ومن ثم خصم ٦٠٠ ألف كوب سنة ١٩٨٧ بحجة جفاف أحد البئرين الارتوازيين في الأغوار الشمالية، لتصل حتى آذار عام ٢٠٠٨ إلى ٩٠٠ ألف كوب، وبعد هذا التاريخ اتخذت ميكروت قراراً بتخفيض كمية المياه في بردلة بنسبة ٢٠٪، لتصل إلى ٧٢٠ ألف كوب.

جدول (٣) تراجع الآبار العاملة في غور الأردن قبل وبعد الاحتلال «الإسرائيلي»

المنطقة	إجمالي الآبار	الآبار العاملة	الآبار غير العاملة
الأغوار الجنوبية	٩١	٥٥	٣٦
الأغوار الشمالية	١٠	١	٩
الأغوار الوسطى	٦٨	٥٥	١٣
المجموع	**١٦٩**	**١١١**	**٥٨**

المصدر: عبد الستار شريدة (الأغوار في مهب التسريب، مصدر سابق)

٤. هناك تضارب في الأرقام حول عدد ومساحة أشجار النخيل الملحقة بمستوطنات غور الأردن، ففي الوقت الذي أعلنت فيه بعض المصادر أن المستوطنين احتفلوا بزراعة مليون شجرة نخيل قبل سنتين، تشير مصادر أخرى إلى أن العدد لا يتجاوز نصف مليون شجرة، ومصادر أخرى منها دراسة «الهيكلية الاقتصادية للمستعمرات «الإسرائيلية»» الصادرة عن معهد ماس ٢٠١٢ تشير في صفحة ٥٠ جدول (٢٣) إلى إن المساحة المزروعة بالنخيل من المستعمرات في غور الأردن تبلغ ٤٦٠٠ دونم، وأشار ذات المصدر أن مساحة النخيل في مستوطنات غور الأردن في صفحة ٣٤ فقرة ٣ هي نصف مساحة زراعة مستوطنات غور الأردن، وهو الرقم الذي تم اعتماده كونه الأقرب للواقع.

كذلك استطاعت السلطات «الإسرائيلية» خلال ستة عقود عزل المناطق ذات الكفاءة بتخزين المياه بحجة أنها مناطق عسكرية مغلقة، ووضعت يدها على جوف الأرض ومخزونها من المياه، ما أثر على الطاقة الإنتاجية لعيون المياه في الأغوار والبالغ عددها ١٦ عيناً، والتي تُعدّ واحدة من أهم مصادر المياه للزراعة الفلسطينية في المنطقة، ما أدى إلى جفاف ٦ منها، أبرزها عين الفارعة، أو تحولت إلى ينابيع موسمية في فصل الشتاء والربيع على أبعد تقدير، بعد أن كانت ينابيع جارية طيلة السنة (مركز الشرق العربي، مصدر سابق).

وفي المقابل سخّرت جميع مصادر المياه لخدمة ٢١ مستوطنة زراعية في غور الأردن على وجه الخصوص، حيث أن «كمية المياه المخصصة لما لا يقل عن ١٠ آلاف مستوطن يسكنون غور الأردن وشمال البحر الميت تصل ٤٤,٨ مليون متر مكعب في السنة، وهي تقريباً ثلث الكمية المتوفرة في السنة لحوالي ٢,٥ مليون فلسطيني من سكان الضفة الغربية» (بتسيلم، حقوق إنسان في الأراضي المحتلة، السيطرة على المياه، ٢٠١١).

وقد خلق هذا الواقع حيوية نادرة من أجل ظروف الاستثمار للمستوطنين في القطاع الزراعي، وأتاح زراعة الأعشاب الطبية، والحمضيات، والموز، والعنب، والنخيل، والفواكه، والورود .. وغيرها من المنتجات الزراعية، كما جعلت المياه من حياة المستوطنين في غور الأردن أمراً ممكناً، وهو ما لم يكن ليتحقق بدونها، وما أتاحته من مستويات اقتصادية رغيدة للمستوطنين، نظراً لظروف الحياة القاسية، ودرجات الحرارة المرتفعة، خاصةً في فصل الصيف.

لكن هذا المُناخ القاسي مع توفر المياه هيّأ الظروف بما يخدم وجود المستوطنين على أراضي الفلسطينيين المصادرة ، وقاموا بزراعة نحو ١٦ ألف دونم بالحد الأدنى من أراضي الفلسطينيين المصادرة في غور الأردن بالنخيل، الذي يحتاج إلى الكثير من المياه سنوياً.

ويمكن القول أنه بفضل المياه – للأسف – تمكّن المستوطنون من تحقيق مكاسب اقتصادية من عوائد زراعة النخيل في غور الأردن، ما كانوا ليتمكنوا من البقاء فيه لولا ذلك، وفي محاولة لتوضيح ما أتاحته المياه من مستويات اقتصادية للمستوطنين سنقوم بتقدير مساهمة النخيل في دخل مستوطنات غور الأردن من خلال التمرين التالي:

تبلغ المساحة المزروعة التي تستغلها المستعمرات في الأغوار ٣٢ ألف دونم، «أكثر من نصف هذه المساحة مخصص لزراعة النخيل» (معهد ماس، مصدر سابق)، أي ما يقارب ١٦ ألف دونم، ومعدل كل دونم بالحد الأدنى ١٥ شجرة نخيل، أي أن عدد أشجار النخيل في مستوطنات غور الأردن نحو ٢٤٠ ألف شجرة، ما يعني أن ناتج المستوطنات من التمور سنوياً نحو ١٦ مليون و٣٢٠ ألف كغم، على اعتبار أن معدل إنتاج كل شجرة هو حوالي ٤ قطوف، بمتوسط ١٧ كغم للقطف الواحد.

وتعتمد مستوطنات غور الأردن في تسويق منتج التمور على السوق الخارجية بنسبة ٧٠٪ (ماس، مصدر سابق، جدول ٢٣)، و٣٠٪ مناصفةً بين السوق الفلسطينية والسوق «الإسرائيلية»، وإن كانت السوق الفلسطينية تستهلك أكثر في حال تزامن موسم قطاف التمر مع شهر رمضان (عمال فلسطينيين في مستوطنات الغور «أ د، م ب، ج د، ع د، م د»)، بمعنى أن حصة السوق الخارجية من تمور مستوطنات غور الأردن هو نحو ١١,٤ مليون كغم سنوياً، ونحو ٤,٩ مليون كغم، مناصفةً بين السوق الفلسطينية والسوق «الإسرائيلية».

رسم بياني يظهر تقدير حصة السوق الخارجي والفلسطيني والإسرائيلي من تمور مستوطنات غور الأردن

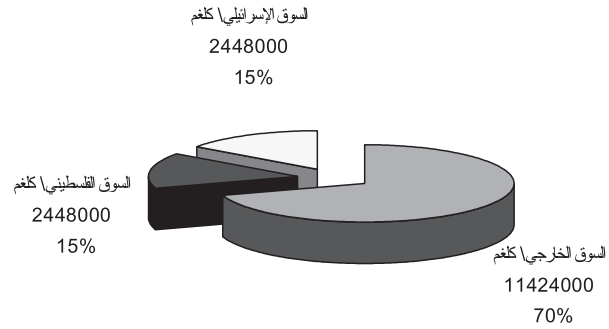

المصدر: تحليل الباحث.

وبخصوص ما أتاحته المياه من حجم دخل لمستوطنات غور الأردن من منتج التمور وحده فقد بلغ نحو ١٣٨,٧ مليون دولار أمريكي سنوياً للأسواق الخارجية والفلسطينية و«الإسرائيلية». علماً أن كيلوغرام التمر الواحد الذي يتم تسويقه للخارج يُباع بمتوسط سعر يصل لنحو ١٠ دولارات أمريكية، وبذلك يكون إجمالي الدخل من التمور المصدرة للخارج نحو ١١٤,٢٤ مليون دولار أمريكي.

أما السوق «الإسرائيلية» فيُباع الكيلوغرام الواحد فيها بمتوسط سعر يصل إلى ٢٥ شيكلاً، وبذلك يكون إجمالي دخل مستوطنات غور الأردن من التمور الموردة للسوق «الإسرائيلية» نحو ٦١,٢ مليون شيكل «إسرائيلي»، أي ما يزيد عن ١٥,٣ مليون دولار أمريكي. والسوق الفلسطينية يُباع الكيلوغرام الواحد فيها بمتوسط سعر يصل إلى ١٥شيكلاً (عمال، مصدر سابق. ومحمد خضر تاجر تمور)، ليكون إجمالي دخل المستوطنات من التمور الموردة للسوق الفلسطينية نحو ٣٦,٧٢ مليون شيكل، أي نحو ٩,١٨ مليون دولار أمريكي (نهاية التمرين).

رسم بياني يظهر تقدير عوائد التمور لمستوطنات غور الأردن من السوق الخارجي والإسرائيلي والفلسطيني

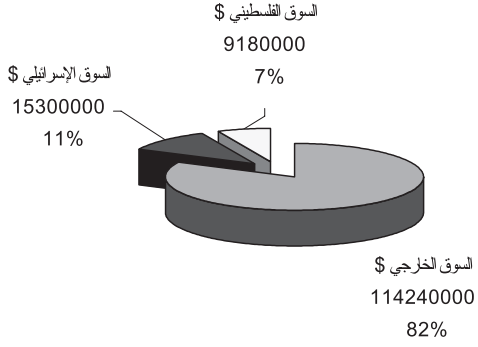

المصدر: مركز بيسان للبحوث والإنماء (تحليل الباحث).

أتاحت المياه أيضاً زراعة منتجات أخرى وفّرت للمستوطنين في غور الأردن مستويات دخل قريبة من التي حققتها التمور إن لم يكن أكثر، والحديث هنا عن العنب، والأعشاب الطبية، والورود، والخضار، وغيرها من المنتجات التي تسوّق بذات النسب للأسواق المشار إليها وبأسعار متفاوتة، وإن كانت في حدود أسعار التمور.

جدول (٤) إنتاج المستوطنات في غور الأردن [٥]

المحصول	المساحة (دونم)	نسبة التصدير ٪
عنب	٦٢٤٠	٦٠
زهور مغطاة	٣٨٠	٩٥
زهور مكشوفة	٦٦٠	٧٠
خضار مغطاة	١٠٠٠	٨٠
أعشاب مغطاة	٥٩٤	١٠٠
خضار مكشوفة	٧٠٠٠	
بصل وورد	٥٤	١٠٠
حمضيات	٦٠٠	٤٠
موز	٧٠٠	١٠٠

المصدر: (الهيكلية الاقتصادية للمستعمرات «الإسرائيلية» في الضفة الغربية ص ٥٠ جدول ٢٣، معهد ماس ٢٠١٢).

٥. تم استثناء النخيل من محتويات الجدول كون ذات المصدر أشار في صفحة ٣٤ فقرة ٣ إلى أن مساحة النخيل في مستوطنات غور الأردن تصل لأكثر من نصف المساحات المصادرة.

فإذا كانت المياه – حسب التمرين التوضيحي أعلاه – أتاحت قيمة إنتاج من التمور وحدها بقدر ١٣٨,٧ مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل نحو ٥٥٥ مليون شيكل «إسرائيلي»، وبما يفوق تقديرات منظمة بتسيلم لإنتاج مستوطنات غور الأردن، فماذا إذن عن حجم إنتاج البرك المائية من الأسماك، والعنب، والزهور، والموز، وغيرها من المنتجات الزراعية التي تَستهلك كميات مياه مقاربة للتي تستهلكها أشجار النخيل، وتدرّ قيمة الإنتاج نفسها إن لم يكن أكثر، خاصةً الأعشاب الطبية والورود، وهو ما جعل من معدل نمو السكان الطبيعي في مستوطنات غور الأردن، ومستوطنات الضفة الغربية بشكل عام، أعلى من ضعف معدل نمو السكان داخل الخط الأخضر بنحو ٣,٥٪ للأولى، و١,٥٧٪ للثانية (معهد ماس، مصدر سابق). وكل ذلك بفضل المياه، وما تتيحه من مستويات اقتصادية رغيدة للمستوطنات الجاثمة على أراضي الفلسطينيين في غور الأردن.

ثالثاً: العمالة زهيدة الأجر

من عوامل تحفيز النشاط الاقتصادي للمستوطنات الزراعية في غور الأردن العمالة الفلسطينية زهيدة الأجر، للأسف، والتي اتجهت للعمل في المستوطنات بعد أن تسببت انتهاكات الاحتلال ذات الأثر على استخدامات الأراضي الزراعية بتراجع عدد العاملين في القطاع الزراعي الفلسطيني في المنطقة، حيث تضررت عشرات الأُسر العاملة جرّاء انتهاكات سلطات الاحتلال، أو اضطر قسم منهم لهجرة العمل الزراعي لصالح أعمال أخرى.

وتشكل الأراضي الزراعية في غور الأردن ضمن «مناطق C» ما نسبته ٦٢٪، فلا يستطيع المزارعون الفلسطينيون توسيع إنتاجهم، ويتطلب دخولهم لأراضيهم أذوناتٍ خاصة تسمح لهم بزيارتها من السادسة صباحا حتى السادسة مساء، ووفق تقرير البنك الدولي فإن ٦٠٪ من الأراضي الزراعية غير متوفرة للفلسطينيين، وفقط رُبع الأراضي الصالحة للزراعة مستغلة من قبلهم (مركز معاً، ملحق مجتمعي، ٢٠١٢، مصدر سابق).

وهذا الواقع حَرَم الفلسطينيين في غور الأردن من آلاف فرص العمل الزراعية؛ بل ذهب الأمر لأَبعد من ذلك، حيث هجر عدد كبير منهم الأرض نتيجة هذه الوقائع والانتهاكات التي فرضها ويمارسها الاحتلال لصالح العمل في المستوطنات.

وقد كان لانتهاكات الاحتلال «الإسرائيلي» في غور الأردن اتجاه التأثير على استخدامات الأراضي الزراعية دورٌ في التأثير على عدد العمال الفلسطينيين في قطاعهم الزراعي، وعلى سبيل المثال لا الحصر تسببت الخسائر المباشرة عن استهداف المياه في غور الأردن عام ٢٠١١ بتراجع المساحات الزراعية، وبالتالي تراجع أعداد العاملين في هذا القطاع الزراعي النباتي بنحو ٣٣٣ عائلة عاملة من ٥ محافظات فلسطينية.

جدول (٥) أثر انتهاكات الاحتلال على تراجع عدد العائلات العاملة في الزراعة بغور الأردن عام ٢٠١١

الاسم	التجمع المستهدف	الانتهاك	عدد العائلات المتضررة	مكان سكن العائلات/ المحافظة
ناجح زيد	النصارية	ردم بئر	٨٨	بيت لحم، جنين، طوباس، نابلس
محمد وهدان	النصارية	ردم بئر	١٠٤	بيت لحم، جنين، طوباس، نابلس
نبيل جودة	النصارية	ردم بئر	٤٢	نابلس، طوباس، جنين
موفق عبد الرازق	عاطوف	ردم بئر	٤٠	طوباس، نابلس، جنين
حسن عريقات	أريحا	تجريف	٤	أريحا
مزارعين	أريحا	تجريف	٥	أريحا
أحمد جودة	النصارية	ردم بئر	٢٥	طوباس، نابلس، جنين
محمد اشتية	النصارية	ردم بئر	٢٥	طوباس، نابلس
المجموع	**٣ تجمعات**	–	**٣٣٣ عائلة**	**٥ محافظات**

المصدر: المتضررون، وسامي دراغمة مدير مكتب وزارة الزراعة في الأغوار الوسطى.

ولم يكتفِ الاحتلال بمصادرة الأراضي الفلسطينية في غور الأردن واستغلالها لجلب المستوطنين، ومن ثمّ استغلال الموارد المتاحة؛ بل الأخطر تمثل في أن المكاسب الاقتصادية لمستوطني المستوطنات الجاثمة على أراضي غور الأردن يساهم فيها المواطنون الفلسطينيون، سواءً من تجمعات غور الأردن أو من التجمعات الشفا غورية، وذلك من خلال العمل في هذه المستوطنات بأجر زهيد.

وهذا الواقع دفع الشباب الفلسطيني على وجه التحديد إلى هجرة الأرض، وحوّله إلى جيش من العمالة زهيدة الأجر لصالح تطوير القطاع الزراعي الاستيطاني، بعد أن عمل من خلال مصادرة الأرض، وبواسطة أدوات التضييق والملاحقة، والحدّ من مصادر الإنتاج على إعاقة التنمية الزراعية في غور الأردن، حيث هناك نحو ١٠ آلاف عاملة وعامل فلسطيني يعملون في المستوطنات، منهم نحو ١٨٠٠ عامل يعملون بشكل دائم سنوياً، ونحو ٨٠٠٠ يعملون في مواسم قطاف منتجات محددة كالتمر، والعنب، على سبيل المثال.

ولعل الخطير في الأمر أن اقتصاد المستوطنات الزراعية في غور الأردن يعتمد على الجيل الشاب من التجمعات الفلسطينية الغورية والشفا غورية، حيث يوجد «هناك نحو ٦٢٪ من العاملين في مستوطنات غور الأردن الزراعية تتراوح أعمارهم بين ١٨ – ٢٩ سنة» (مركز معاً، العمالة الفلسطينية في مستوطنات غور الأردن الزراعية، ٢٠١١). ويؤشّر ذلك إلى تراجع التحصيل العلمي لسكان التجمعات الفلسطينية في غور الأردن بشكل خاص.

وهناك نحو ٩٤٪ من إجمالي العمال تحصيلهم العلمي ثانوية عامة أو أقل، وهو مؤشر على استسهال الشباب الفلسطيني للمتاح من فرص العمل، دون النظر إلى أبعاد ذلك من تسخير هذه القدرات والطاقات لتدعيم وبناء استثمار المستوطنات في غور الأردن، وهو عكس التوجهات المشروعة للشعب الفلسطيني بإزالة المستوطنات، وإقامة دولته.

إن العمل في المستوطنات هو مخالف – إن لم يكن تحديّاً – لدعوات رسمية أطلقتها السلطة الوطنية الفلسطينية للعمال الفلسطينيين بضرورة وقف العمل فيها، وذلك كخطوة للتأثير على أداء المستوطنات في الطريق لإزالتها من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ويتقاضى العمال الفلسطينيون الدائمون مقابل ٣٢٤ يوم عمل ونحو ٩٠٠ ساعة عمل سنوياً حوالي ٣٩ مليون شيكل، (نحو ١٠ ملايين دولار أمريكي)، هذا دون احتساب بدل الحقوق العمالية كالتأمين الصحي، ومكافأة نهاية الخدمة، التي يتهاون فيها المشغل «الإسرائيلي»، ولا يلتزم بها اتجاه العمال الفلسطينيين.

جدول (٦) مجموع الأجور السنوية لنحو ١٨٠٠ عامل فلسطيني في مستوطنات غور الأردن

ساعة العمل		يوم العمل	
الأجر	١٠ شيكل	الأجر	(٥٠ – ١٠٠) شيكل
مجموع ساعات العمل	٩٠٠ ساعة	مجموع أيام العمل	٣٢٤ يوم
متوسط أجر ساعة العمل	١٠	متوسط أجر يوم عمل	٦٢ شيكل
مجموع الأجر	٢٩١٦٠٠٠ شيكل	مجموع الأجر	٣٦١٥٨٤٠٠ شيكل
المجموع الكلي		**٣٩ مليون شيكل**	

المصدر: مركز العمل التنموي معاً عام ٢٠١١

(العمالة الفلسطينية في مستوطنات غور الأردن الزراعية، مصدر سابق).

«وقد حاول المشغّلون «الإسرائيليون» أن يُحلّوا تدريجياً العمالة الزراعية التايلندية مكان العمالة الفلسطينية في مستوطنات غور الأردن، حتى وصلت عام ٢٠١١ لنحو ١٠٢٠ عاملاً، لكن لم يتمكنوا من ذلك لعدة أسباب أهمها:

- الخبرة المتراكمة للعمالة الفلسطينية في قطاع الزراعة التصديرية.
- الأجر الزهيد مقارنة بأجور العمالة الزراعية التايلندية وما يترتب عليها من دفع مستحقات نهاية الخدمة، والتأمين الصحي.
- توفير مكان إقامة للعامل التايلندي، على خلاف العامل الفلسطيني، الذي حُرم من هذه الحقوق، وما زال.

ولو عمل المشغلون «الإسرائيليون» على إحلال عمالة تايلندية أو أجنبية مكان العمالة الفلسطينية لكان ذلك فوق طاقة وإمكانيات المشغلين «الإسرائيليين» في المستوطنات الزراعية، حيث يتقاضى العامل التايلندي مقابل ساعة العمل نحو ٢٠ شيكلاً (نحو ٥ دولارات)، بينما يتقاضى مقابل يوم عمل نحو ١٣٠ شيكلاً (نحو ٣٥ دولاراً) ، وهذه الأجور هي ضعف أجر العامل الفلسطيني» (مركز معاً، العمالة التايلندية في مستوطنات غور الأردن الزراعية، ٢٠١١).

إضافةً إلى الحقوق العمالية للتايلنديين المترتبة على المشغل «الإسرائيلي» من إقامة وسكن وتأمين صحي وغيرها من الامتيازات التي حُرم منها العامل الفلسطيني، وغير ذلك، فإنّ نسبة العمال التايلنديين مقارنةً مع العمال الفلسطينيين الدائمين هي ٤٤٪ في المواسم العادية، لكن في مواسم قطاف التمر والعنب لا تتعدى نسبة العمال التايلنديين ١٣٪ مقارنةً مع العمال الفلسطينيين، الذين قد تصل نسبتهم إلى ٨٧٪.

وعودةً إلى الأجور، وفي حال اتُّخذ قرارٌ فلسطيني رسمي بمقاطعة العمل في المستوطنات، وفي حال عمل المشغلون «الإسرائيليون» في مستوطنات غور الأردن الزراعية على إحلال عمالة تايلندية بدل الفلسطينية الدائمة، والمقدر عددها بـ ١٨٠٠ عامل، سيدفع المشغلون «الإسرائيليون» لذات العدد البديل من التايلنديين نحو ٥١ مليون شيكل مقابل ساعات العمل، ونحو ٧٤ مليون شيكل كأجر يومي، بمعنى أن المشغلين «الإسرائيليين» سيدفعون أجوراً سنوية لنحو ١٨٠٠ عامل تايلندي كبديل للعمال الفلسطينيين الدائمين تصل إلى نحو ١٢٠ مليون شيكل «إسرائيلي»، أي ما يعادل ٣٢ مليون دولار أمريكي، بدل نحو ١٠ ملايين دولار أمريكي، هي مجموع الأجور السنوية لـ ١٨٠٠ عامل فلسطيني يعملون حالياً في المستوطنات الزراعية الجاثمة على أراضي الفلسطينيين في غور الأردن.

رسم بياني يظهر الفارق في الأجور بالدولار بين العمال الفلسطينيين والعمال التايلنديين في حال استبدال المشغلين الإسرائيليين في مستوطنات غور الأردن العمال الفلسطينيين بتايلنديين

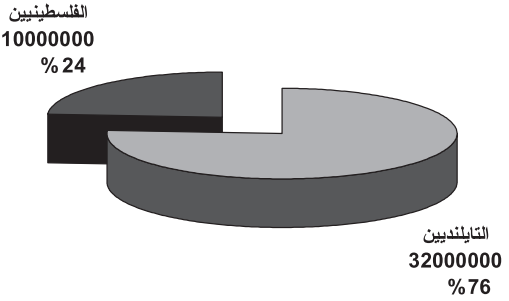

المصدر: مركز العمل التنموي معاً، العمالة التايلندية، ٢٠١١، مصدر سابق.

ويتضح من الرسم البياني المرفق في الأعلى مدى الخسائر التي سيتكبدها المشغلون «الإسرائيليون» في حال اضّطروا لإحلال عمالة تايلندية بديلة للعمالة الفلسطينية عند اتخاذ قرار رسمي بمقاطعة العمل فيها بنسبة ١٠٠٪. إضافةً إلى خسائر الإقامة، والسكن، والتأمين الصحي، وغيرها من الامتيازات للعمال التايلنديين، التي ستُكبّد مستوطني غور الأردن ضعف الأجور – وهو أمر أراحهم منه العمال الفلسطينيون للأسف – وبالتالي أثّر ذلك على اقتصاد المستوطنات الزراعية في غور الأردن، والتي ما كان لينشط أداؤها الاقتصادي، وما كانت لتقوى على البقاء لولا العوامل المساعدة.

الفصل الثاني

السياسات الاقتصادية الفلسطينية

أولاً: خطط التنمية وواقعها

١. الحكومة

على الرغم من أنّ دَور الحكومة الفلسطينية في هذا الجانب يجب أن يكون باتجاه تشجيع الاستثمار، وخلق الفرص الموائمة لذلك، سواء من حيث القوانين والتشريعات، أو في جانب حماية هذه المكتسبات من خلال الضبط والرقابة وخلق بيئة آمنة أو العمل على ذلك، وبما يضمن التوزيع العادل للمصادر، خاصةً بين صغار المزارعين وكبار المستثمرين، إلاّ أن الهوية الاقتصادية للحكومة الفلسطينية المبنيّة على «الاقتصاد الحر» جعلت من الاستثمار في غور الأردن بيَد فئة محدودة من الناس، وهذا مرتبط بالسياسات والقوانين المعمول بها، وليس خارج إطارها.

وقد كشفتْ المنطقة الصناعية الزراعية في محافظة أريحا والأغوار – على سبيل المثال – عن قصور الحكومة، وعدم إدراكها لمخاطر السوق المفتوحة في هذا الجانب، وكرّست انطباعاً لدى صغار المزارعين بأنها لخدمة المستثمرين وليس لخدمتهم، أو حتى لخدمة السوق الفلسطينية، وخطط تطوير الأغوار المعلن عنها من قبل الحكومة – تحديداً وزارة الزراعة – كان يجب أن تُسهم في تحقيق ذلك، إلى جانب تحقيق الأمن الغذائي من خلال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وتوفير فرص العمل لآلاف الفلسطينيين.

لكن «ما أُعلن عنه من خطط بخصوص تشجيع السكن في غور الأردن من خلال إنشاء مشاريع الإسكان الريفي، مع توفير البُنية التحتية الأساسية من كهرباء، وماء، وطرق زراعية، لم يتم تنفيذه بسبب معيقات الاحتلال»، وسيطرته على نحو ٩٥٪ من مساحة المنطقة.

جدول (٧) المشاريع القائمة (قيد التنفيذ) في وزارة الزراعة للعام ٢٠١١ والمنفذة في أريحا والأغوار

اسم المشروع	الميزانية $	الممول	مدة المشروع
الحصاد المائي	٢ مليون	المصرف العربي للتنمية في إفريقيا	٢٠١٠ – ٢٠١٢
مزارع استزراع سمكي	٧٨٥ ألف	الحكومة البرازيلية	٢٠٠٩ – ٢٠١٢
تعزيز خدمات المزارعين التصديرية	٣٧٧ ألف	الحكومة الهولندية	٢٠٠٩ – ٢٠١٢
المجموع			
٣ مشاريع	$ ٣١٦٢٠٠٠		

المصدر: سامي التيتي، وليلى عيد، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للتخطيط والسياسات.

ورغم أن غور الأردن يشكل نحو ٢٩٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية، إلاّ أن حجم المشاريع التنموية القائمة في هذا الغَور للعام ٢٠١١ لا تشكل سوى ١٤٪ من إجمالي المشاريع المنفَّذة والقائمة في الضفة الغربية عن تلك الفترة، والمقدرة بـ ٢٤ مشروعاً. كذلك لا تشكل موازنة المشاريع الموجهة لغور الأردن عن تلك الفترة سوى ١٣٪ من إجمالي المشاريع المنفذة في الضفة الغربية، والمقدرة بنحو ٢٤,٥٦٥ مليون دولار أمريكي، وهو أمر يستوجب ضرورة إعادة النظر فيه من قبل الحكومة، استناداً إلى مساحة غور الأردن الكلية والزراعية منها، ونظراً للاستهداف من قبل جنود جيش الاحتلال «الإسرائيلي» والمستوطنين.

رسم بياني يظهر نسبة عدد وموازنة المشاريع المنفذة من قبل وزارة الزراعة في غور الأردن للعام ٢٠١١ من المنفذ في الضفة الغربية عن تلك الفترة

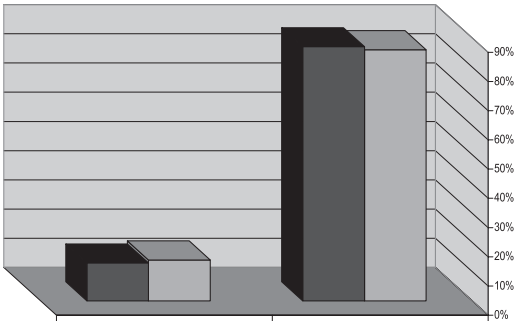

	غور الأردن	الضفة الغربية
عدد المشاريع %	14%	86%
الموازنة %	13%	87%

المصدر: تحليل الباحث استناداً إلى معطيات الإدارة العامة للتخطيط والسياسات في وزارة الزراعة.

وإذا أجرينا مقارنةً «غير عادلة» بين الدعم الذي تقدمه الحكومة الفلسطينية للمزارعين الفلسطينيين وما تمنحه حكومات الاحتلال المتعاقبة من امتيازات لمستوطني غور الأردن، نجد أنها تميل لصالح المستوطنين غير الشرعيين على حساب المواطنين أصحاب الأرض.

حيث تحفز حكومات الاحتلال المستوطنين على الاستثمار الزراعي من خلال «منح كل مستوطن ٧٠ دونماً زراعياً، إضافةً إلى ٢٠٠٠٠ دولار أمريكي كقرض طويل الأمد، إضافةً إلى سكن، كما تعمل سلطات الاحتلال سنوياً على زيادة مساحة الأراضي الزراعية للمستوطنين بعد مصادرتها من أصحابها الفلسطينيين، وتقدّم لهؤلاء المستوطنين الجُدد خصومات على خدمات الكهرباء، والمياه، والمواصلات، والاتصالات، بنسبة تصل إلى ٧٥٪، في حين تُقدّم خدمات التعليم، والصحة، ومياه الري الزراعية مجاناً» (مركز الشرق العربي ٢٠١٠، مصدر سابق).

٢. القطاع الخاص

لعبَ القطاع الفلسطيني الخاص دوراً حيوياً وهاماً في تنمية القطاع الزراعي بغور الأردن، وأسهم بعض المستثمرين بعد العام ٢٠١٠ في تشجيع الزراعات الناجحة ذات المردود الاقتصادي، ولا يمكن هنا إغفال النشاط الوطني لبعض المستثمرين من القطاع الخاص، و«السعي لتملك أراض بما يعادل ٣٣ مليون دولار أمريكي بهدف حماية الأرض من الاستيطان في «مناطق C» بغور الأردنّ، من خلال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وتشغيل الأيدي العاملة، والاستثمار في كفاءة الأراضي الزراعية في المنطقة» (منذر عريقات، مدير عام مديرية الاقتصاد الوطني في أريحا).

وقد أسهم القطاع الخاص تحديداً بعد العام ٢٠١٠ بـ «إنعاش التنمية الزراعية في غور الأردن من خلال ١١ شركة استثمار زراعي مقيّدة لدى وزارة الاقتصاد، وخاصة بأصناف التمور، والخضار التصديرية، والأعشاب الطبية، إضافةً إلى الدواجن. وبلغ حجم الاستثمار في هذه الشركات نحو ٣,٧ مليون دينار أردني، أي ما يعادل ٥,٣ مليون دولار أمريكي» (عزمي عبد الرحمن، مدير دائرة السياسات، الإدارة العامة للسياسات والتحليل والإحصاء، وزارة الاقتصاد).[٦]

جدول (٨) موقع واسم شركات الاستثمار الزراعي التصديري في غور الأردن

اسم المشروع	الموقع	الصنف	حجم الاستثمار- دينار أردني
شركة بال جاردنز	العوجا	تعبئة وتغليف الخضار والتمور	٣٠٠٠٠٠
شركة حدائق فلسطين	العوجا	تمور وخضار	١٠٠٠٠٠٠
شركة النور للتمور	العوجا	إنتاج تمور	١٥٠٠٠٠
شركة صبيح	مرج الغزال	تمور	١٠٠٠٠٠
شركة المناصرة للاستثمار التنموي	السيح	تمور	١٠٠٠٠٠٠
شركة الشاعر	العوجا	تمور	١٠٠٠٠
شركة الزبيدي	الزبيدات	تمور	١٥٠٠٠٠
شركة طيبات فلسطين	الجفتلك	تمور	٣٠٠٠٠

٦. انظر / ي لاحقاً الزراعات التصديرية وأثر القطاع الخاص في هذا المجال.

شركة نسيبة		العوجا	أعشاب وخضار	٢٥٠٠٠٠
شركة مزارع سنقرط		العوجا	دواجن	٦٠٠٠٠٠
مصنع تعبئة أعشاب		العقبة	أعشاب	١٥٠٠٠٠
المجموع	**١١ شركة**	**٦ مواقع**	**٤ أصناف**	**٣٧٤٠٠٠٠ دينار**

المصدر: الإدارة العامة للسياسات والتحليل والإحصاء، وزارة الاقتصاد، مصدر سابق.

لكن الملفت للنظر بخصوص الاستثمار الزراعي بغور الأردن هو ظهور الاستثمار العربي في الواجهة، رغم التحديات التي تواجه المستثمر المحلي، وإن لم تكن بحجم تلك التي تواجه صغار المزارعين الفلسطينيين، حيث يبدو وكأنهم تُركوا وحدهم لمواجهة العراقيل والمعيقات التي يمارسها الاحتلال «الإسرائيلي» بحقهم، سواءً من حيث استهداف الموارد الطبيعية والتحكم بها، أو من خلال عمليات الهدم لمنشآتهم الزراعية والسكنية؛ كما سيتضح لاحقاً في محور الزراعات التصديرية.

وعودة إلى الاستثمار العربي في القطاع الزراعي بغور الأردن، فإنّ ذلك يتم إما بشراكة أو تملك أو تسويق لمنتجات تصديرية محددة للأسواق العربية على وجه الخصوص، «ويقف خلف هذا الاستثمار في بعض الأحيان فلسطينيون مقيمون في الدولة العربية التي أنشأ فيها المستثمر شركة مخالفة في اسمها لتلك المقيدة لدى الجهات المختصة محلياً، رغم أن العلامة التجارية للأسواق المحلية والعربية وحتى الدولية هي ذات العلامة» (جعفر صلاحات، قسم التسويق، وسمر أبو سلمان، مدير التخطيط، زراعة أريحا).

جدول (٩) الاستثمار العربي في الأعشاب الطبية بغور الأردن

الشركة المحلية	الشركة العربية	طبيعة الاستثمار العربي	الدولة	مساحة المشروع
شركة B&S	شركة الصغير	شراكة	دبي	١٥ دونم
شركة B&S	شركة تامر	شراكة	السعودية	١٠ دونم
شركة B&S	شركة فرش فروت	شراكة	دبي	١٠ دونم

شركة ثمار الطبيعة	شركة أبراج دبي	تملك	دبي	٣٥ دونم
شركة جنة عدن	غير محدد	شراكة	الأردن	١٢٠ دونم
المزارع محمد عفانة	متملك	متملك	العوجا / أريحا	٢٠ دونم
المجموع				
		–		٢١٠ دونم

المصدر: قسم التسويق في زراعة أريحا.

ويتضح من الجدول أعلاه أن هناك ٥ شركات عربية مستثمرة في قطاع الأعشاب الطبية بغور الأردن، منها ٣ مقيدة في دُبيّ، وشركة واحدة بمدينة جدّة السعودية، وشركة في الأردن، وعليه يكون رأس المال العربي في قطاع الأعشاب الطبية الفلسطيني شريكاً في ١٩٠ دونماً من أصل ٢١٠ دونمات، أي أن حجم الاستثمار العربي الشريك في هذا القطاع أكثر من ٩٠٪، ونحو ١٠٪ من الاستثمار هو رأس مالٍ محلي.

رسم بياني يظهر حجم الإستثمار العربي في قطاع الأعشاب الطبية بغور الأردن

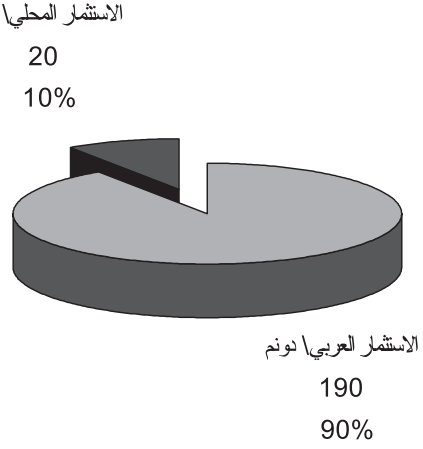

المصدر: تحليل الباحث استنادا إلى معطيات من قسم التسويق في مديرية زراعة أريحا، مصدر سابق.

ولا يمكن هنا إغفال سيطرة سلطات الاحتلال «الإسرائيلي» على الأرض في غور الأردن، وكذلك سيطرتها وتحكمها بالمعابر، وتحكم شركات التسويق «الإسرائيلية» بتسويق منتجات المنشآت الزراعية التصديرية الفلسطينية والعربية.

وهذا يفتح الباب أمام التطبيع الاقتصادي العربي – تحديداً الخليج العربي – «خاصةً وأن جذور ذلك تعود إلى عام ١٩٩٣، أي بعد توقيع «اتفاقية أوسلو»، حيث أن المصالح التقت بين «إسرائيل» والخليج في تلك الفترة، وأبدى رجال أعمال الخليج العربي اهتماماً كبيراً بالتكنولوجيا، والأفكار، والمشروعات «الإسرائيلية»، إيماناً منهم بضرورة خفض ارتباط بلادهم الشديد بتصدير النفط، وتنمية مجالات اقتصادية وصناعية بديلة، لوضع أسس قوية للتصدير» (الأهرام المصرية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام).

«وهو أمرٌ قد تحقق، إذ إنّ التجارة «الإسرائيلية» في الشرق الأوسط عام ٢٠١١ كانت تجارة ضخمة جداً مع دول المنطقة؛ بل إن استيراد هذه الدول من «إسرائيل» زاد بنسبة ٢٥٠٪ بين عامَيْ ٢٠٠٣ و٢٠١١ بما يشمل الصادرات «الإسرائيلية»، كما إنّ النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط زاد فيها، وكذلك الاستيراد بالوتيرة الأسرع في العالم في العقد الأخير، أولاً في مجموعة دول الخليج، وفي تركيا، وهما القوتان الاقتصاديتان الإقليميتان الكبيرتان. ويمكن القول إنّ السوق الثالثة لـ «إسرائيل» هي دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تأتي السوق الفلسطينية في المركز الأول، والتركية في المركز الثاني، وقد بلغ حجم الاستيراد من قبل دول الخليج عام ٢٠١١ حوالي ٦٠٠ مليار دولار» (الساعة التونسية، التطبيع الاقتصادي في الخليج العربي، ٣١ / ٣ / ٢٠١٢).

«أما فيما يخص رأس المال المستثمر في معظم شركات التمور الفلسطينية العاملة في غور الأردن فهو محلي، ومرتبط بأصحاب الشركات الذين يديرونها في الغالب، لكن تبقى هناك عمليات الشراكة الموسمية، أو الاتفاقات المبرمة بين أصحاب ومدراء هذه الشركات مع مقاولي عمال فلسطينيين في مستوطنات غور الأردن، حيث يعمل هؤلاء على شراء «تمور مجهول» من صغار المزارعين الفلسطينيين في غور الأردن، ويدخلوا إما في شراكة موسمية، أو في اتفاق مع شركات تعبئة وتغليف التمور الفلسطينية العاملة، لتدرج هذه التمور في منشآتهم، ولا يمكن هنا إغفال أن هؤلاء المقاولين يعملون في الأصل لدى مشغلين «إسرائيليين» في مستوطنات غور الأردن، إذ يزرعون «تمور المجهول» بمساحات واسعة على أراضي الفلسطينيين المصادرة» (زرعة أريحا، قسم التسويق، مصدر سابق).

كذلك لا يمكن إغفال الضربة الموجعة التي تلقاها مزارعو التمور من مستوطنات غور الأردن نتيجة حملات المقاطعة، خاصةً وأن «حوالي ٩٠٪ من تمر نخيل المجهول المزروع في مستوطنات غور الأردن يتم تسويقه في الخارج»، ودخول مقاولي العمال الفلسطينيين في هذه المستوطنات يثير التساؤل حول إمكانية التحايل لتبييض منتجات المستوطنات، وتوريدها للأسواق المحلية، والعربية، والدولية، على أنها منتج فلسطيني. (مديرية زراعة أريحا، قسم التسويق، مصدر سابق. وعمال، مصدر سابق)، خاصةً وأن «٧ شركات تمور فلسطينية من أصل ١٢ شركة في غور الأردن عملت في العام ٢٠١١ على تعبئة وتغليف «تمور مجهول» لمقاولي عمال فلسطينيين في منشآتها»، وذلك على أساس أن مصدر

هذه التمور هو صغار مزارعي التمور الفلسطينيين، «وتم تعبئة وتغليف هذه التمور بعبوات تحمل العلامات التجارية المسجلة للشركة الفلسطينية، ويتم توريدها أحياناً بشهادة منشأ تستخرجها الشركة الفلسطينية»، على اعتبار أنها منتجٌ فلسطيني. (زراعة أريحا، قسم التسويق، مصدر سابق)

بل وأبعد من ذلك، «فهناك بعض مقاولي العمال الفلسطينيين في مستوطنات غور الأردن، وفي موسم قطاف «تمور المجهول» يتم نقل عمالهم الفلسطينيين من المستوطنات إلى بيوت التعبئة والتغليف للشركة الفلسطينية المتعاقدين معها» (عمال فلسطينيون، مصدر سابق)، وهو ما يثير التساؤل، ويستوجب البحث والتدقيق، كي لا تدخل منتجات المستوطنات الأسواق المحلية، والعربية، والدولية، من باب الاستثمار في قطاع الزراعات التصديرية، بعد أن خرجت من باب المقاطعة، وهذا الاستثمار الآخذ في التنامي؛ إلى جانب الاستثمار من قبل القطاع الخاص الفلسطيني؛ يثير التساؤل حول إمكانية وجود ضمانات تكفل عدم التعرض لها من قبل الاحتلال «الإسرائيلي»، خاصةً في ظل حالة عدم الاستقرار التي تعيشها المنطقة، وانعكاسات ذلك على تطور وتنمية القطاعات المختلفة في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، وفي غور الأردن على وجه الخصوص.

وحماية هذه المكتسبات – في ظل هذا الواقع – ما كانت لتتم لولا وجود تطمينات كانت بوادرها عقد لقاءات فلسطينية «إسرائيلية» أردنية يابانية في منطقة البحر الميت، لبحث مشروع المنطقة الصناعية الزراعية في أريحا، أو ما اصطُلح على تسميته بـ«مشروع ممر السلام» الممول يابانياً، ومثل هذه الاجتماعات تبعث برسائل تطمين تحث على الاستثمار، من خلال «تجاوز معيقات المياه، والكهرباء، في غور الأردن، وربط المنطقة الصناعية الزراعية مع خط (٩٠) والجانب الأردني»، وهو ما لم يحدث بتطمين صغار المزارعين الذين يتعرضون يومياً لانتهاكات من قبل جنود جيش الاحتلال والمستوطنين.

لكن مثل هذه التطمينات قد تكون هي الدافع لـ «أكثر من ٢٦ شركة فلسطينية وأردنية ومن فلسطينيي الـ ٤٨، والتي أبدت استعدادها للعمل فوراً على الأرض في المنطقة الصناعية الزراعية»، وقد يكون وراء «إسهام شركة (بريكو) – وهي إحدى شركات مجموعة (باديكو) القابضة – بتمويل ٦٥٪ من المشروع الصناعي الزراعي الضخم» (الحياة الجديدة، شركة مطورة لمنطقة أريحا الصناعية الزراعية. الخميس العدد ٥٩٢٧).

بل إنّ الأخطر من ذلك هو أن «دراسة الجدوى التي أصدرتها الوكالة اليابانية حول مشروع المنطقة الصناعية الزراعية تحدثت بكل وضوح عن أهمية دعم الشركات الزراعية «الإسرائيلية» الأجنبية في منطقة المشروع، وزادت الدراسة الطين بلّةً حين أَكَّدَتْ أهمية التعاون القَطَري لإنجاح المشروع، والاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا المستخدمة في مشاريع تجارية زراعية ناجحة في المستوطنات، إذ إنّ المنطقة الصناعية الزراعية يجب أن تكون منفتحة على الاستثمارات الأجنبية بما قد يشمل المستثمرين «الإسرائيليين»، أو مستوطني الأغوار، وإنْ لم يُذكَروا بالاسم في الدراسة» (الحملة الشعبية

لمقاومة جدار الفصل العنصري والاستيطان، The Japan International Corporation Agency's Development Project، ٣٠-١١-٢٠٠٧، ص ١٦)، وهو ما يكرس الاحتلال الاقتصادي من خلال الدعوة غير المباشرة للاستثمار في كفاءة وخبرة المستوطنين الزراعية.

لكن في المقابل، وعلى الرغم مما يعانيه المواطنون الفلسطينيون بشكل عام، والمزارعون بغور الأردن على وجه التحديد من انتهاكات الاحتلال، خاصةً فيما يتعلق بنقص الخدمات من مياه ري، وزراعة، وطرق مؤهلة، واستهداف شبه يومي لمنشآتهم الزراعية، إلاّ أن هذا الواقع لا ينطبق إلى حد كبير على المنشآت الزراعية الفلسطينية التصديرية.

ففي الوقت الذي يُحرَم فيه قاطنو نحو ٨٧,٥٪ من التجمعات الفلسطينية بغور الأردن من خدمات الكهرباء والطرق والمياه، نجد أن هذا الواقع لا ينطبق على المنشآت الزراعية الفلسطينية التصديرية في المنطقة، حيث تتوفر هذه الخدمات دون أن تشكل عائقاً أمام فرص الاستثمار في هذا القطاع؛ بل على العكس من ذلك، حيث يمكن القول إنّ ما تتيحه شركات الخدمات «الإسرائيلية»، خاصةً المياه (ميكروت)، والكهرباء (الشركة القُطرية)، تشكل عامل جذب للاستثمار الزراعي في هذا القطاع، هذا إذا ما استثنينا الطرق الزراعية الصالحة للحركة والتنقل، وإن لم تكن مؤهلة بالإسفلت، لكن مع وعود لأصحاب هذه المنشآت من جهات «إسرائيلية» – حسب بعض المصادر – بتأهيل هذه الطرق الزراعية.

أما لماذا غضّ الجانب «الإسرائيلي» الطرف عن المنشآت الزراعية التصديرية – حتى لا نقول أبدى اهتماماً ورعاية – فيرتبط ذلك بما تتيحه هذه الاستثمارات من مكاسب اقتصادية لشركات التسويق «الإسرائيلية»، كما سيتضح لاحقاً. هذا وقد «أتاح قطاع الزراعات التصديرية الفلسطينية فرص عمل لنحو ٦٠٠ عامل وموظف بشكل دائم، منهم نحو ٢٠٠ عامل في مجال الأعشاب الطبية، ونحو ٤٠٠ عامل في شركات التمور، ومزارع النخيل، وبيوت التعبئة والتغليف الملحقة بها» (مديرية التسويق، زراعة أريحا).

و«يتقاضى العمال الفلسطينيون في المنشآت الزراعية التصديرية المحلية ذات الأجور التي كانوا يتقاضونها في المستوطنات الزراعية بغور الأردن، وهي من ٦٠ – ٧٥ شيكلاً، حسب سنوات العمل والعمر والكفاءة. وتتوافر في معظم منشآت الزراعات التصديرية الفلسطينية شروط السلامة العامة للعاملين، وخدمات عامة كأماكن للغسيل، وتناول الوجبات، لكن لا تغطي جميع هذه المنشآت عامليها بتأمين صحي، كذلك لا تدفع للعمال الذين أنهوا أعمالهم في بعض هذه المنشآت مكافأة نهاية الخدمة» (موسى دراغمة مدير إحدى شركات الزراعات التصديرية في غور الأردن).

٣. المنظمات الأهلية

ما زالت بعض المنظمات الأهلية الفلسطينية تقف عند إفرازات الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي اندلعت في أيلول من عام ٢٠٠٠، وما ترتب عليها من خلق بيئة «تسوّل» للقطاعات التي تستهدفها، وليس العمل على تنمية قدراتها أو تحسين ظروفها. ويبدو أن هذا الواقع والمشاريع الطارئة لدى بعض المنظمات الأهلية «مرتبط بسياسة المانحين الدوليين، وتدخلهم الكبير في طبيعة النشاط، والبرامج، والمشاريع المقدمة، والتي تميل في الغالب لصالح تلك المؤثرة في قضايا بناء السلام، وليس النابعة من الحاجة إلى تعزيز وبناء المجتمع المستهدف والعمل على تنميته. وهناك العديد من المؤسسات الأهلية الفلسطينية تحاول أن تصمّم برامجها ومشاريعها بما يتناسب مع سياسة الممول الخارجي، والتي تكون في الغالب مشاريع طارئة، وعلى حساب المشاريع التنموية والإنتاجية. وتهدف الجهات المانحة من وراء مثل هذه البرامج والمشاريع الإبقاء على الشعب الفلسطيني من خلال المنظمات الأهلية – وحتى المؤسسات الحكومية – أسيراً لتلك التمويلات، مع عدم الاستغناء عنها، ومن ثم استغلالها بالابتزاز السياسي. وهذا يؤثر على التنمية المستدامة في فلسطين، كون التنمية الحقيقة تحت الاحتلال شبه مستحيلة، نتيجة إعاقة استخدام المصادر الطبيعية التي ستؤسس لاقتصاد حر ومستقل ودائم» (منجد أبو جيش، شبكة المنظمات الأهلية).

لكن هناك في المقابل العديد من المنظمات الأهلية الفلسطينية التي ربطت التمويل الخارجي باحتياجات المجتمع المستهدف، بناءً على دراسة المشاكل، وتحديدها مع المجتمع المحلي. عمل «الهيدرولوجيون الفلسطينيون على تطوير المصادر الطبيعية في غور الأردن منذ تأسيس المؤسسة عام ٢٠٠١، واعتبروا المنطقة منطقة تطوير (أ) استناداً إلى حيوية المصادر الطبيعية، تحديداً في «منطقة C» من الأغوار. وأدركت المؤسسة أن تعزيز صمود المواطنين الفلسطينيين في غور الأردن مرتبط بالمصادر المائية، وأن إدارتها ورفع كفاءتها له صلة وثيقة بالنشاط الاقتصادي وحتى السياسي للوجود الفلسطيني في المنطقة. حيث عملت المؤسسة على رفع كفاءة استخدام الري للمحاصيل وتطوير فعاليته، ورصدت في العام ٢٠١١ نحو ٣٠٪ من إجمالي الموازنة لتطوير وتأهيل قطاع المياه من خلال تأهيل الآبار، والينابيع، وتطوير أنظمة النقل والتوزيع، وإعادة تأهيل البرك الترابية، وبناء برك إسمنتية، وإنشاء أنابيب، واستبدال القديمة بحديثة».

رسم بياني يظهر حصة غور الأردن من إجمالي موازنة (الهيدرولوجيين الفلسطينيين) لعام ٢٠١١

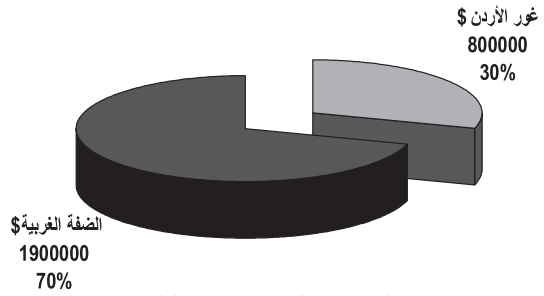

المصدر: سامي داود، الهيدرولوجيون الفلسطينيون.

«وضمن هذا التوجه عملت «الإغاثة الزراعية الفلسطينية» على فتح مكتب لها في عمق غور الأردن للوقوف على مشاكل المزارعين، وتلبية احتياجاتهم، وذلك في إطار التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة، بدءاً من عام ٢٠١٣ وحتى العام ٢٠١٥، وستعمل «الإغاثة» على تأسيس البرامج التنموية بناءً على احتياجات المجتمع المستهدف، ونحو ١٠٪ من الخطط المشار إليها موجّهة لغور الأردن بما لا يقل عن مليونَي دولار أمريكي. وقد أعاقت سلطات الاحتلال تنفيذ العديد من مشاريع «الإغاثة الزراعية» في المنطقة نتيجة إعاقة حرية الحركة والتنقل، والسيطرة على المنطقة، وبالتالي المصادر الطبيعية فيها. وهناك مشاريع فشلت بشكل كامل للمؤسسة نتيجة السيطرة «الإسرائيلية» على غور الأردن، وكان آخرها التراجع عن تنفيذ مشروع إنشائي في المنطقة المصنفة B، بقيمة ٣٠٠ ألف دولار أمريكي، لكن لتعذّر حصول وزارة الحكم المحلي على تراخيص من الجهات «الإسرائيلية» ذات العلاقة بإنشاء الخزانات لم يتم استكمال المشروع الذي يخدم نحو ١٠٠ مزارع في الأغوار الوسطى، بواقع ٢٣٠٠ دونم كان سيتم ربطها بخط ناقل من الآبار والخزانات إلى أراضي المزارعين» (منجد أبو جيش، دائرة الضغط والمناصرة، الإغاثة الزراعية).

غير أن الاستثمار في كفاءة المصادر المتاحة في غور الأردن، «وإدراك «الإغاثة الزراعية» بأن تجارة التمور العالمية التي تستحوذ «إسرائيل» على نحو ٧٠٪ منها ما كانت لتتم لولا تحكمها بالمصادر الفلسطينية في المنطقة، وهو ما دفع «الإغاثة الزراعية الفلسطينية» لاستغلال المصادر المتاحة في هذا المجال، وتطوير جودة المنتج والعمل على إنشاء مصنع تعبئة وتغليف وتبريد، ومن ثم الترويج له وتصديره، وقد استثمرت «الإغاثة الزراعية» منذ العام ١٩٩٤ في هذا المجال برأس مال قدره ٥ ملايين شيكل «إسرائيلي» بعد أن وضعت خطة لإعادة تنميط زراعة غور الأردن. وعملت منذ تلك الفترة على تنمية غور الأردن ضمن هذا التوجه، وقامت في حينه – وبتمويل من بنك التنمية الإسلامي – بشراء

نخيل من الجانب «الإسرائيلي» بقيمة ١٠٠ دولار أمريكي للفسلة الواحدة، وتوزيعه على المزارعين مجاناً أو بسعر رمزي يصل كحد أقصى لـ ٢٠ دولاراً أمريكياً للفسلة الواحدة في حينه. وأدركت «الإغاثة الزراعية» عند بدء الإنتاج في العام ٢٠٠١ أن توسعة القطاع يلزمه مجاراة في تطوير البُنى التحتية، خاصةً أن ٨٠٪ من التمور وقتها كانت تُعبّأ وتُغلّف في المستوطنات، فقامت الإغاثة الزراعية عام ٢٠٠٩ بإنشاء محطة تعبئة وتغليف حديثة، وألحقتها بمحطة تبريد وتخزين متطورة، وبقدرة تشغيلية تستوعب نحو ٣٠٠٠ طن من التمور. ولتفادي تبييض منتجات المستوطنات من خلال معمل التعبئة والتغليف الخاص بالإغاثة الزراعية، قامت بإلزام المتعاقدين معها بشهادة منشأ من وزارة الزراعة الفلسطينية، إضافةً إلى أسماء مزارعي التمور المقيّدين لدى وزارة الزراعة الفلسطينية، والقدرة الإنتاجية لكل منهم، مع غرامة ١٠ آلاف شيكل لكل من يثبت عليه أنه أحضر تموراً غير فلسطينية لمعمل التعبئة والتغليف والتبريد» (سليم أبو غزالة، مدير عام شركة الريف، الإغاثة الزراعية).

ثانياً: واقع الاستثمار

١. الزراعات التصديرية

نما قطاع الزراعات التصديرية الفلسطيني بغَور الأردن بشكل ملفت، وخلال فترة زمنية محددة ومرتبطة بتراجع أداء الزراعات الشبيهة بالمستوطنات الجاثمة على أراضي المنطقة، حيث كان لحملات المقاطعة الرسمية والشعبية – محلياً ودولياً – بالغ الأثر على تسويق منتجات المستوطنات الزراعية بشكل خاص، والمستوطنات بشكل عام، ما أتاح المجال أمام تطور هذا القطاع في الجانب الفلسطيني. وقد لعب القطاع الخاص الفلسطيني دوراً هاماً في انتعاش الزراعات التصديرية، وإن كان الفضل في هذا التطور وجرأة الاستثمار فيه يعود إلى العمالة الفلسطينية المتخصصة من خلال عملها في المستوطنات الزراعية.

واقتصرت الزراعات التصديرية الفلسطينية في غور الأردن في بداياتها على التمور، وتحديداً زراعة صنف مجهول، وكانت التجربة الأولى – كما تُشير سجلات وزارة الزراعة الفلسطينية – في العام ١٩٨٨، حين تمّ زراعة نحو ١٣٩ فسلة نخيل مجهول على مساحة ٩ دونمات، لتنمو هذه الزراعة بشكل متصاعد حتى العام ٢٠٠٩، حيث بلغ عدد أشجار النخيل المزروعة بصنف المجهول في الأراضي الفلسطينية في غور الأردن نحو ٥٧ ألف شجرة، على مساحة تقدر بنحو ٣٧٩٠ دونماً (سمر أبو سلمان، دائرة التخطيط، زراعة أريحا، مصدر سابق).

أما بخصوص الاستثمار في زراعة الأعشاب الطبية فهو أمر حديث ومرتبط بحملات المقاطعة الدولية النشطة لمنتجات المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ولم تشهد الأراضي الفلسطينية قبل العام ٢٠٠٩ أي نشاط زراعي للاستثمار في قطاع الأعشاب الطبية، وما تم رصده من

استثمارات في هذا المجال تمّت عملياً بعد العام ٢٠١٠، وتحديداً بعد مقاطعة العديد من الدول الأوروبية لمنتجات المستوطنات الجاثمة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبعد القرار الرسمي للسلطة الوطنية الفلسطينية بمقاطعة منتجات المستوطنات.

وهذا الأمر يثير التساؤل حول توقيت انتعاش هذا القطاع وحجم الاستثمار فيه، وما ترتب عليه من شراكات معلنة وغير معلنة مع أطراف محلية وعربية، والتخوف من أن يكون هناك شراكات وهمية وغير معلنة مع أطراف «إسرائيلية»، وتحديداً من شركات التسويق الزراعي العاملة في المستوطنات الزراعية الجاثمة على أراضي الفلسطينيين في غور الأردن، خاصةً بعد الضربات الموجعة التي تلقتها في العديد من الدول المقاطعة لمنتجات المستوطنات.

وما يثير التساؤل حول قطاع الزراعات التصديرية الفلسطيني هو توقيت نمائه بسرعة ملفتة، والظرف المحيط بالاستثمار فيه في ظل مقاطعة العديد من دول العالم لمنتجات المستوطنات الجاثمة على الأراضي الفلسطينية بغور الأردن تحديداً.

ولو تم اعتماد تاريخ القرار الرسمي للسلطة الوطنية الفلسطينية عام ٢٠١٠ بمقاطعة منتجات المستوطنات كأداة لقياس حجم الاستثمار الفلسطيني في قطاع الزراعات التصديرية بغور الأردن، لَتبيّن على سبيل المثال أن «حجم ومساحات زراعة النخيل بغور الأردن من صنف (مجهول) – المطلوب دولياً – تضاعف من نحو ٥٧ ألف شجرة على مساحة تقدر بنحو ٣٧٩٠ دونماً عام ٢٠٠٩، ليصل إلى نحو ١١٥ ألف شجرة على مساحة تُقدّر بنحو ٧٦٣٠ دونماً في العام ٢٠١١» (دائرة التخطيط، زراعة أريحا، مصدر سابق)، أي أن الزيادة كانت بنحو ٤٩,٥٪ في حجم المساحة قبل قرار المقاطعة الرسمي للسلطة الفلسطينية، وبذات النسبة لعدد الأشجار المزروعة من «صنف المجهول» في غور الأردن قبل وبعد قرار المقاطعة.

رسم بياني يظهر التطور السريع في زراعة النخيل من صنف مجهول في غور الأردن بين عامي ٢٠٠٩-٢٠١١

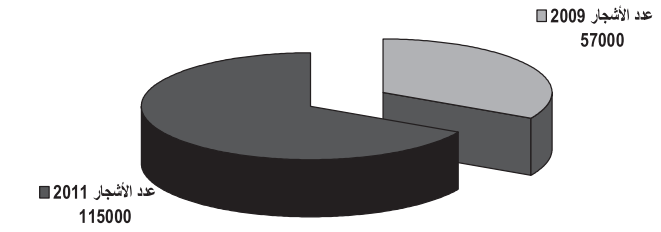

المصدر: تحليل الباحث استنادا إلى معطيات من دائرة التخطيط في مديرية زراعة أريحا.

أما عند قياس تطور الاستثمار الفلسطيني في زراعة الأعشاب الطبية بغَور الأردن استناداً إلى ما قبل وما بعد قرار السلطة الوطنية الفلسطينية بمقاطعة منتجات المستوطنات، نجد أن «مساحة الأعشاب الطبية حتى العام ٢٠٠٩ كانت لا تتجاوز ٣٥ دونماً، وقفزت المساحة عام ٢٠١١ إلى نحو ٢١٠ دونمات عام ٢٠١١»، أي ما نسبته ٨٣,٥٪ (دائرة التخطيط، زراعة أريحا، مصدر سابق).

رسم بياني يظهر التطور السريع في مساحة الأعشاب الطبية المزروعة بغور الأردن بين عامي ٢٠٠٩-٢٠١١

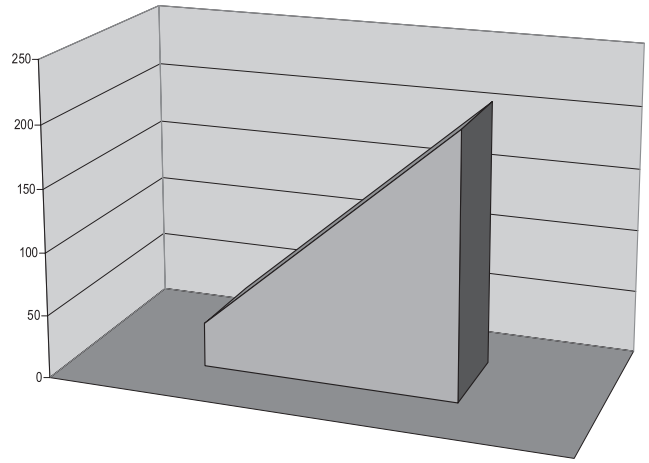

	المساحة 2009 دونم	المساحة 2011 دونم
Series1	35	210

المصدر السابق.

وتُتيح الاستثمارات الفلسطينية في قطاع الزراعات التصديرية بغَور الأردن مكاسب اقتصادية لـ «نحو ٨ شركات تسويق «إسرائيلية»» (جعفر صلاحات، مدير قسم التسويق في زراعة أريحا، مصدر سابق)، تأخذ على عاتقها «تسويق ٩٠٪ من منتجات هذه الشركات الفلسطينية للأسواق العالمية، تحديداً لأمريكا (٤٥٪)، وروسيا (٣٠٪)، وأوروبا (١٥٪)، هذا بالإضافة إلى تسويق نحو ٥٪ من منتجات هذه الشركات الزراعية الفلسطينية للسوق المحلية، و٥٪ تسوقها الشركات العربية الشريكة أو المالكة في الدول العربية، تحديداً في أسواق دُبيّ، وبيروت، والكويت» (موسى دراغمة، مصدر سابق).

رسم بياني يظهر نسبة كل سوق من المنتجات الزراعية التصديرية في غور الأردن

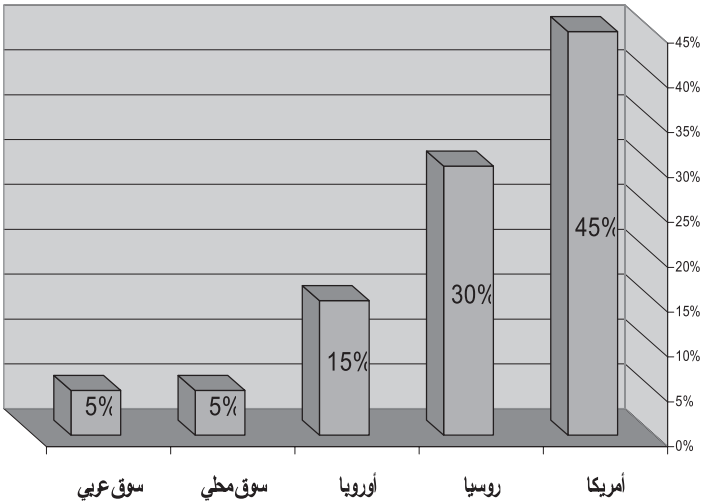

المصدر: شركات زراعات تصديرية، وزراعة أريحا.

ويبدو أن شركات التسويق «الإسرائيلية» هي مَن تتحمّل مسؤولية الحفاظ على استقرار منشآت الزراعات التصديرية الفلسطينية بهدف الحفاظ على مكاسبها، خاصةً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن «بعض شركات الزراعات التصديرية الفلسطينية وفي بداية تأسيسها كانت تعمل على تعبئة وتغليف منتجاتها في المنشآت المخصصة لذلك في المستوطنات الجاثمة على أراضي المنطقة. لكن وبعد أن عملت جميع الشركات على إلحاق بيوت تعبئة – نصف آلية لمنشآت التمور ويدوية للأعشاب الطبية – اقتصر التعاون فقط على التسويق من خلال شركات التسويق «الإسرائيلية»، التي تسوّق منتجات المستوطنات الجاثمة على أراضي المزارعين الفلسطينيين في المنطقة أيضاً» (قسم التسويق، زراعة أريحا، مصدر سابق).

جدول (١٠) أسماء بعض الشركات المحدد دخلها في مستوطنات غور الأردن الزراعية، مع ملخص إنتاجها[٧]

اسم الشركة	الإنتاج ومجال العمل	الدخل السنوي- دولار
Adafresh	تصدير منتجات	٥٠-١٠٠ مليون
Agrexco تملكتها Orian و Bickel	تصدير فواكه وخضروات وزهور	٠,٥ - ١ مليار
Almog Tradex	تصدير تمور وفواكه مجففة ومكسرات	٥٠- ١٠٠ مليون
Amir	تسويق مبيدات ومواد التعبئة والتغليف	١٠٠- ٥٠٠ مليون
Arava	تصدير فواكه والخضروات والأعشاب	٥٠- ١٠٠ مليون
Aroma Nama	إنتاج وتوزيع الأعشاب الطبية	١-٥ مليون
Eastern Lines	تخزين ونقل الفواكه والخضروات والمنتجات الزراعية	٥- ١٠ مليون
Edom UK	تصدير منتجات زراعية	١٠- ٥٠ مليون
Jordan Plains Development Corporation	تغليف وتوصيل المنتجات الزراعية بما فيها تمور	١٠- ٥٠ مليون
Mortan Marketing	تسويق وتغليف ونقل الخضار والفواكه	٠-١ مليون
Tara (Milco Industries)	تصنيع وتوزيع منتجات الألبان	١٠- ٥٠ مليون
المجموع		
١١ شركة	**٥ أصناف**	**١ مليار و ٩٦٦ مليون دولار**

المصدر: معطيات من دراسة (الهيكلية الاقتصادية للمستعمرات الإسرائيلية) صفحة ١٠١ ملحق ٣، معهد السياسات الاقتصادية – ماس ٢٠١٢.

٧. تم احتساب الحد الأعلى للاستثمار في الشركات المشار إليها، ودون احتساب حجم الاستثمار في شركتين زراعيتين لعدم توفر البيانات.

ولا بُدّ من الإشارة هنا إلى أن الاستثمار الفلسطيني في الزراعات التصديرية وحتى في الزراعات التقليدية من قبل كبار المستثمرين في القطاع الزراعي لم ينعكس على بُنية وتنمية المجتمع المحلي المستهدف في غور الأردن؛ بل يصبّ في صالح المستثمرين أنفسهم، ويأتي من باب تسمين بعض السِّمان من القطاع الخاص، وبعض مقاولي العمال الفلسطينيين الحاليين والسابقين في مستوطنات غور الأردن، ولو تمّ البناء على تجربة القطاع الخاص في الزراعة التقليدية الموجهة بخربة عاطوف النائية في الغور الشمالي لتبيّن مدى استثمار القطاع الخاص بما يخدم مصالحه، وليس التجمعات التي يقيم عليها مشاريعه أو حتى السوق والمستهلك الفلسطيني بشكل عام.

حيث استثمر كبار المزارعين من خارج التجمع في نحو ٩٨٪ من مساحة الأراضي المروية بـ «واقع ١٢٠٠ دونم من أصل ١٢٢٤ دونماً، إضافةً إلى تحكمهم ببئرين خاصّين – أحدهما على أراضي التجمع – بنسبة ١٠٠٪ يضخّان نحو ١٨٠ كوباً في الساعة، هذا بالرغم من أن الأراضي البعلية في التجمع تشكل ٩١٪ من إجمالي الزراعي في عاطوف، أي بواقع ١٢٧٧٦ دونماً» (محمد بني عودة، جمعية عاطوف التعاونية).

وهذا يعكس مدى الجهد السلبي لتطوير كفاءة استخدامات الأراضي الزراعية في التجمع من قبل القطاع الخاص، ويستدعي توجيه فرص الاستثمار بما يكفل التوزيع العادل للمصادر المتاحة مع السكان المحليين، إضافةً إلى ذلك؛ فإنّ الأصناف التي تمّت زراعتها على أراضي التجمع صُمّمت بناءً على حاجة السوق في حال تمّ مقاطعة هذه المنتجات ومنع دخولها من الجانب «الإسرائيلي»، كالبطيخ على سبيل المثال، الذي تمّ منع إدخاله للأسواق الفلسطينية هذا العام من «إسرائيل»، وترتب عليه أن تراوح سعر الكيلو غرام الواحد بين ٢ – ٣ شواكل، وهو أمرٌ فاق قدرة الأُسر الفلسطينية على شراء ثمرة بطيخ بوزن ٥ كغم بسعر ١٥ شيكلاً، بينما كان يحصل على ذات الثمرة في الأعوام السابقة بسعر ٥ شواكل وأقل.

وهذا يقود إلى أن المقاطعة لمنتجات المستوطنات وحتى «الإسرائيلية» بشكل عام لا تعني بالضرورة أن تكون مدفوعة الأجر من جيب المواطن لصالح كبار المستثمرين، ويتمّ الإخلال بكامل السوق لصالح كبار المستثمرين دون مراعاة أضرار ذلك على المستهلك، أو توجيه الزراعة نحو أصناف محددة لخدمة قضية ما، وخدمة قطاع كبير من المزارعين، خاصةً الصغار منهم.

٢. صغار المزارعين

تعمّدتْ السلطات «الإسرائيلية» على مدار أكثر من نصف قرن إنهاك القطاع الزراعي الفلسطيني في «مناطق C» بغَور الأردن، وحالت دون تنميته بشتى الوسائل والسبل، وتقدّر المساحات المستغلة من صغار المزارعين الفلسطينيين في غور الأردن – إذا ما استثنينا النخيل المقدرة بنحو ١٣٥٠٠ دونم – حوالي ٣٧٧٥٠ دونماً، تشكل المساحات المزروعة بالخضار نحو ٨٢٪ منها.

رسم بياني يظهر المساحات المستغلة من قبل صغار المزارعين الفلسطينيين في غور الأردن/بإستثناء النخيل

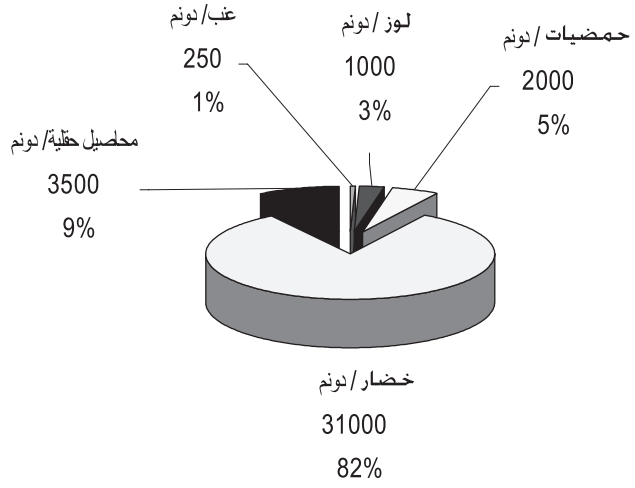

المصدر: الإدارة العامة للتخطيط وزارة الزراعة الفلسطينية، مصدر سابق.

وقد كانت أراضي الفلسطينيين الزراعية في غور الأردن تنتج نحو ٥٠٪ من مساحة المزروعات المرويّة التي تُزرع في الضفة الغربية، ويشكّل إنتاجها ٦٠٪ من ناتج خضروات الضفة، و٤٠٪ من محصول الحمضيات، و١٠٠٪ من إنتاج الموز (مركز الشرق العربي ٢٠١٠ صفحة ١٢). لكن انتهاكات الاحتلال، واستهدافه لصغار المزارعين، والتحكم بمصادر المياه، فسح المجال أمام المنتج «الإسرائيلي» البديل، كالموز على سبيل المثال، الذي تراجعت زراعته في غور الأردن من نحو ٥٨٠٠ دونم إلى نحو ١٥٠٠ دونم، كذلك الحمضيات التي تراجع أداؤها وحجم المساحة المزروعة من ٤٠٠٠ دونم إلى نحو ١٥٠٠ دونم (قسم التخطيط، زراعة أريحا، مصدر سابق).

وعمل الاحتلال؛ ومنذ أن بسط سيطرته على غور الأردن عام ١٩٦٧؛ على الإخلال باستخدامات الأراضي الزراعية في المناطق المستهدفة وذات الاختصاص بزراعة أصناف محددة، وكل ذلك لصالح منتجات «إسرائيلية»، ولصالح مستوطنات غور الأردن الزراعية تحديداً. وقد أدى نقص المياه في القطاع الزراعي بغور الأردن إلى تضرر ما يقارب من ٦٠ ألف دونم، حيث تحوّلت هذه الأراضي إلى أراضٍ لا يمكن زراعتها، كما خسر قطاع الزراعة ١٢ ألف وظيفة محتملة للعمالة الزراعية الفلسطينية، مع العلم أن المستوطنين في غور الأردن، والذين يشكلون خُمس الفلسطينيين هناك، يستهلكون ٦ أضعاف ما يستهلكه الفلسطينيون من المياه (مركز معاً، ملحق مجتمعي، غور الأردن، ٢٠١٢، مصدر سابق).

وفي العام ٢٠١١ سعى الاحتلال إلى التأثير على استخدامات الأراضي الزراعية النباتية بنحو ٣٣٤٥ دونماً لدى صغار المزارعين في غور الأردن، وكانت هذه الانتهاكات سبباً مباشراً في تراجع استخدامات المساحات المستهدفة بنحو ٩٠٪ من ٣٣٤٥ دونماً إلى ٣٠١٠ دونمات. وشكّلت المساحات المتضررة بفعل المصادرة «نقل ملكية أراضٍ» النسبة الأكبر من الأراضي التي تراجع استخدامها بواقع ١٧٠٠ دونم بما نسبته ٥٦٪ من إجمالي المساحات المستهدفة. بينما شكّلت المساحات التي تراجع استخدامها لأغراض زراعية بفعل ردم الاحتلال لـِ ٦ آبار ارتوازية في أغوار نابلس وطوباس نحو ١٢٤٥ دونماً، أي ما نسبته ٤١٪ من إجمالي الزراعي، الذي تراجع استخدامه عام ٢٠١١، بينما شكّلت المساحات التي تراجع استخدامها بفعل تجريف الاحتلال لـِ ٦٥ دونماً في منطقة المطار بأريحا نحو ٣٪.

جدول (١١) تراجع استخدام مساحات زراعية نباتية نتيجة انتهاكات الاحتلال في غور الأردن

اسم المتضرر	التجمع المستهدف	المحافظة	الانتهاك	المساحة الزراعية المستغلة	المساحة الزراعية المتضررة
حسن عريقات	المطار	أريحا	تجريف أراض	٢٩ دونم	٢٩ دونم
مزارعين	المطار	أريحا	تجريف شبكة مياه	٣٦ دونم	٣٦ دونم
موفق عبد الرازق	عاطوف	طوباس	ردم بئر	٧٥٠ دونم	٧٥٠ دونم
ناجح زيد	النصارية	نابلس	ردم بئر	٢٥٠ دونم	١٧٠ دونم
محمد وهدان	النصارية	نابلس	ردم بئر	٣٠٠ دونم	٤٥ دونم تلف كوسا ١٤٠ لم تزرع
نبيل أبو جودة	النصارية	نابلس	ردم بئر	١٣٠ دونم	٩٠ دونم
محمد اشتية	النصارية	نابلس	ردم بئر	١٥٠ دونم	٥٠ دونم
مزارعون	بردلا	طوباس	مصادرة (نقل ملكية أراض)	١٧٠٠ دونم	١٧٠٠ دونم
المجموع	**٤ تجمعات**	**٣ محافظات**		**٣٣٤٥ دونم**	**٣٠١٠ دونم**

المصدر: المتضررون، قسم التخطيط، زراعة أريحا، مكتب وزارة الزراعة في الأغوار الوسطى، مصادر سابقة.

وفي الوقت الذي تتراجع فيه استخدامات الأراضي لصغار المزارعين الفلسطينيين في غور الأردن بسبب انتهاكات الاحتلال، تتضاعف المساحات الزراعية لمستوطني المستوطنات الزراعية الجاثمة على أراضي المنطقة. وعلى ما يبدو فإن هذا الواقع لا يمكن فصله عن حالة شبه الاستقرار التي يعيشها قطاع الزراعات التصديرية الفلسطيني بغور الأردن، والذي يبدو أن مردّ ذلك مرتبط بـ:

أ) ما تحققه هذه الزراعات من عوائد لشركات التسويق «الإسرائيلية».

ب) بوادر التعاون الفلسطيني «الإسرائيلي» الأردني برعاية يابانية لإنجاح المنطقة الصناعية الزراعية.

ج) تجاوز معيقات المياه والكهرباء وحرية الحركة والتنقل.

وهو الأمر الذي لم يتحقق لصغار المزارعين الفلسطينيين بتجاوز هذه المعيقات؛ بل على العكس من ذلك، فقد زادت حدّتها كما حدث حين ردم الاحتلال «الإسرائيلي» ٦ آبار زراعية ارتوازية في غور الأردن عام ٢٠١١، ما ساهم في تراجع استخدامات المياه المستغلة لأغراض زراعية من قبل صغار المزارعين بشكل ملحوظ، إذ تراجعت القدرة الإنتاجية للآبار الـ ٦ بمعدل صفر كوب في الساعة، بعد أن كانت قدرتها الإنتاجية بمعدل ٤٩٠ كوباً في الساعة، وتغذّي نحو ١٢٤٥ دونماً من أراضي النصارية بأغوار محافظة نابلس، وعاطوف بأغوار محافظة طوباس.

جدول (١٢) تراجع استخدامات المياه الزراعية لدى صغار المزارعين بغور الأردن؛ نتيجة انتهاكات الاحتلال عام ٢٠١١

المتضرر	التجمع المستهدف	الانتهاك	القدرة الإنتاجية
ناجح زيد	النصارية	ردم بئر	١٠٠ كوب / ساعة
محمد وهدان	النصارية	ردم بئر	١٠٠ كوب / ساعة
نبيل جودة	النصارية	ردم بئر	١٠٠ كوب / ساعة
أحمد جودة	النصارية	ردم بئر	٥٠ كوب / ساعة
محمد اشتية	النصارية	ردم بئر	٤٠ كوب / ساعة
موفق عبد الرازق	عاطوف	ردم بئر	١٠٠ كوب / ساعة
المجموع	**٢ تجمع**	**٦ آبار**	**٤٩٠ كوب/ ساعة**

المصدر: مكتب زراعة الأغوار الوسطى، مصدر سابق.

كما عمل الاحتلال على استهداف منشأة زراعية أو سكنية بالهدم أو بإخطار – هدم كل ٣٢ ساعة – في غور الأردن، ومن بين نحو ٢٦٨ عملية هدم وإخطار هدم طالت منشآت لصغار المزارعين في غور الأردن، هناك نحو ١٢٥ عملية إخطار وهدم طالت منشآت زراعية، بما نسبته ٤٧٪.

رسم بياني يظهر عدد ونسبة المنشآت الزراعية لصغار المزراعين المستهدفه بالهدم والإخطار بالهدم من قبل الاحتلال بغور الأردن عام ٢٠١١

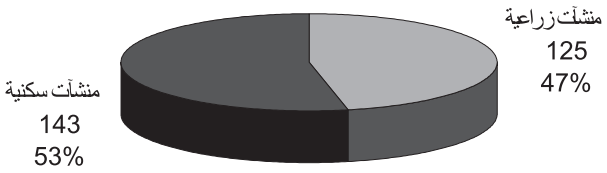

المصدر: توثيق الباحث من خلال المجالس المحلية المستهدفة في غور الأردن.

في المقابل كان يجب أن تكون عملية التنمية الآخذة بالتصاعد في غور الأردن استناداً إلى احتياجات ومشاكل هذه الفئة، خاصة في ظل عملية الاستهداف شبه اليومي من قبل سلطات الاحتلال.

غير أن مشاريع ضخمة شبيهة بالمنطقة الصناعية الزراعية في أريحا والأغوار ستعمق من قلة الموارد لدى صغار المزارعين، وستحد من قدرتهم على المساومة أو المنافسة لصالح الصناعات الزراعية، كما يمكن أن تستغل قدراتهم وطاقتهم الإنتاجية أو توجيهها بما يخدم عقود الإنتاج، وطلب السوق – تحديداً الخارجي – وإن كان ذلك يؤشر إلى تحسين دخل صغار المزارعين، إلاّ أن عقود الإنتاج التي قد تحدد طبيعة وحجم وجودة الإنتاج بما يضمن زيادة أرباح الجهات الممولة؛ وهي هنا عادةً شركات التصنيع الزراعي.

ويمكن البناء على تجربة قطاع صغار المزارعين في غور الأردن مع شركات ومصانع المخلل «الإسرائيلي» منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى تاريخه، والتي على أساسها تدخل مصانع المخلل «الإسرائيلي» بشراكة مع قطاع كبير من صغار المزارعين لزراعة أصناف محددة من الخضار التي تدخل في تصنيع المخلل – وتحديداً الخيار – حيث تتعاقد هذه المصانع مع صغار المزارعين قبل بداية الموسم الزراعي، ويتم الاتفاق مع صغار المزارعين عن طريق تجار فلسطينيين يكونون عادةً وكلاء المصانع «الإسرائيلية»، ويتم من خلالهم تحديد مساحة وسعر وطبيعة «مواصفات» الإنتاج، وتلتزم المصانع «الإسرائيلية» مقابل ذلك بدفع مقدمة عقد مع المزارعين، على أن لا تتحمل المسؤولية في حال عدم نجاح الموسم الزراعي نتيجة عوامل طبيعية أو غير ذلك.

«ففي الموسم الزراعي ٢٠١٢ – على سبيل المثال – تعاقدت مصانع مخللات «إسرائيلية» مع صغار مزارعين في النصارية بالأغوار الوسطى؛ لزراعة نحو ٢٠٠٠ دونم بالخيار بواقع إنتاج ٧٠٠٠ – ٨٠٠٠ طن خيار. وتم تحديد سعر الكيلو غرام بـ ٢,٢ شيكل من المصانع، لكن عند انتهاء الموسم الزراعي أُبلغ وكلاء المصانع «الإسرائيلية» من التجار الفلسطينيين أنه سيتم احتساب الكيلو غرام بـ ١,٧ شيكل، ما استدعى تشكيل لجنة من قبل وزارة الزراعة، ووزارة الاقتصاد، والغرف التجارية التي أقرت للمزارعين حقوقهم، ودعت وكلاء المصانع «الإسرائيلية» من التجار المحليين إلى الالتزام بالاتفاق المبرم مع صغار المزارعين وما خلصت إليه اللجنة، لكن لم يتم الالتزام من قبل التجار المحليين» (ناجح عبد الله من صغار المزارعين).

وقد خلق هذا الواقع الكثير من الإشكالات لدى غالبية صغار المزارعين العاملين وفق ما يُسمى بـ «الزراعة التعاقدية»، وأهمها الارتباط الكلي لبعض هؤلاء المزارعين بشركات التصنيع الزراعي منذ ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي وحتى يومنا هذا، حيث كبل ترابط سلسلة الإنتاج بعض صغار المزارعين بالتزام قسري للتعاقد مع هذه المصانع، وتسببت بخلق ديون بدلاً من التنمية، وتحسين فرص الإنتاج والدخل، فمعظم صغار المزارعين الذين ما زالوا يتعاقدون مع مصانع المخللات «الإسرائيلية» لم يتمكنوا من «الخروج الآمن»؛ من نمط الزراعة التعاقدية نتيجة حجم الديون التي أرهقتهم؛ خاصة مع شركات الأدوية والمبيدات الزراعية، حيث يدين معظمهم بأكثر ممّا يمكن للموسم الزراعي الواحد أن يغطيه، وما يحصل هو تقاسم أرباح الموسم مع شركات الأدوية والمبيدات الزراعية، وتأجيل المتبقي للموسم القادم، وهكذا منذ نحو ٣ عقود للكثير من صغار المزارعين (عبد الله ملاح، جمعية النصارية للري الزراعي).

«ناجح عبد الله زيد» من صغار المزارعين في منطقة النصارية بالأغوار الوسطى، «عاد عليه من موسم الخيار للعام ٢٠١٢ نحو ٨٠٠ ألف شيكل (٢٠٠ ألف دولار)، ترتب عليه منها نحو ٦٠٠ ألف شيكل (١٥٠ ألف دولار) كديون مستحقة لشركات الأدوية والمبيدات الزراعية، وكذلك نحو ١٤٥ ألف شيكل بدل محروقات للبئر الزراعية خاصته، ونحو ٢٤٠ ألف شيكل للمزارعين العاملين في مزارع الخيار مقابل ٣٠٪ من صافي الوارد»، أي أن الرجل سيضطر لدفع نحو ١٨٥ ألف شيكل (٤٦ ألف دولار) بدل عجزٍ بلغ نحو ٢٣٪، أو سيقوم بترحيل بعض الديون المستحقة لموسم العام القادم كما يحدث منذ سنوات.

«وقد كان بالإمكان في حال الاستثمار المحلي، واستغلال كفاءة الأراضي الزراعية لدى صغار المزارعين في الأصناف المتاحة التي تدخل في إنتاج المخللات، تحسين فرصهم ومداخيلهم بعيداً عن المصانع «الإسرائيلية» التي تستهلك ٩٠٪ من ناتج الأراضي الغورية والشفاغورية، وما تبقى، ونسبته ١٠٪ يستهلكه مصنع محلي» (ناجح عبد الله زيد، من صغار المزارعين).

لكن خشية صغار المزارعين في هذا الجانب أن يتم الاستثمار في خبراتهم، وكفاءة الأراضي لصالح المستثمرين الكبار في حال كان توجه المنطقة الصناعية الزراعية منافسة المصانع «الإسرائيلية» محور الحديث، «وحاجة السوق في أوروبا الغربية للمخللات قد تفرض على القائمين على المنطقة الصناعية الزراعية؛ استغلال معاناة صغار المزارعين، وحاجتهم لسد عجز الموسم الزراعي، خاصة إذا ما عرفنا أن علبة المخلل من الخيار صغير الحجم «اكسترا» تُباع بـ ٦ دولارات أمريكية، وذات العبوة من مخلل الخيار كبير الحجم تُباع في ذات السوق بدولارين أمريكيين. وهذا الواقع بالنسبة لصغار المزارعين «مشجع في حال كان التوجه لدعم الزراعات التقليدية، وعدم التأثير على هوية المنطقة الزراعية، ومراعاة ارتفاع الأسعار كل عام بالنسبة للمحروقات، والأسمدة، والأدوية الزراعية، وضمان الأراضي الزراعية»» (فرح الحمود، من صغار المزارعين).

ثالثاً: بدائل العمل في المستوطنات

عند الحديث عن العمالة الدائمة في مستوطنات غور الأردن؛ لا يمكن إغفال التخصصات والخبرات المتراكمة التي تأتي بحكم الإشراف الكلي للعمال الدائمين على عملية الإنتاج الزراعي، بدءاً من عملية الإعداد وصولاً لعملية القطاف، وحتى التعبئة والتغليف والتدريج، وليس من المبالغة القول أن خبرات العمال الدائمين في مستوطنات غور الأردن تفوق خبرات المهندسين الزراعيين لما يُعوّل عليهم من قبل المشغلين «الإسرائيليين».

وعليه؛ وعند الحديث عن حملات المقاطعة والبدائل التي يمكن طرحها لاستيعاب العمال الفلسطينيين في المستوطنات الزراعية بغور الأردن نجد أن هناك ما نسبته ٧,٨٪ يعملون في صنف الأعشاب الطبية، وما نسبته ١١,٧٪ يعملون في النخيل والتمر، أمّا من يعملون في الحمضيات بشكل دائم فهناك ما نسبته ٠,٩٪، وتُعدّ نسبة من يعملون في الخضار أعلى نسبة من العمالة الفلسطينية في مستوطنات غور الأردن بما نسبته ٤١,٦٪، أما العاملون في صنف العنب فيُعدّون ثاني أكبر نسبة عمالة متخصصة في مستوطنات الغور؛ بما نسبته ٢٧,٧٪، وفي الورد هناك ما نسبته ٩,٧٪.

جدول (١٣) توزيع العمال حسب التخصص في المستوطنات الزراعية في غور الأردن

التخصص	النسبة المئوية ٪
أعشاب طبية	٧,٨
نخيل	١١,٧
حمضيات	٠,٩
خضار	٤١,٦

عنب	٢٧,٧
ورد	٩,٧
زراعي حيواني	٠,٢
حديقة التماسيح	٠,١٥
فني مياه (ميكروت)	٠,٠٥
أخرى	٠,٢
٩ تخصصات	**٪١٠٠**

المصدر: عبد الستار شريدة، بدائل العمل في المستوطنات في ظل الدعوة للمقاطعة، الإغاثة الزراعية ٢٠١١.

وفق الجدول المرفق أعلاه؛ فإن معظم العمالة الفلسطينية في مستوطنات غور الأردن هي عمالة زراعية، وإن كان تركيز عمل ٨١٪ منها في الخضار والعنب والنخيل، ونحو ١٧,٥٪ في الورد والأعشاب الطبية، وحتى يكون أداء المؤسسات الرسمية، والأهلية، والقطاع الخاص في إطار الجهد الإيجابي للاستثمار في كفاءة العمالة الفلسطينية في مستوطنات غور الأردن؛ يجب إيجاد بدائل عمل في إطار تخصصاتهم وخبراتهم المكتسبة، بما يخدم التوجهات العامة لتنمية غور الأردن.

يبقى أن نذكر في هذا السياق أنه وبالرغم من انتعاش الزراعات التصديرية في غور الأردن، وإحلالها كبديل عن العمل في المستوطنات لنحو ٦٠٠ عامل دائم، ونحو ١٥٠٠ عامل فلسطيني يعملون في مواسم القطاف – تحديداً التمور – «زراعة أريحا»، إلا أن هذا الواقع لم يؤثر على أداء المستوطنات الزراعية بغور الأردن، حيث تمكن المشغلون «الإسرائيليون» من إحلال أيدٍ عاملة بديلة، وعلى ما يبدو فإنّ لهذا علاقة بتراجع مستوى ونسب التعليم في المنطقة، والاعتماد على العمل في المستوطنات كأحد المصادر الرئيسة للدخل؛ حيث وصلت نسبة العاملين للأفراد فوق ١٥ سنة فأكثر في محافظة أريحا والأغوار ٩٢٪، ونسبة العاطلين عن العمل هي ٨٪ فقط (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظة أريحا والأغوار ٢٠١٠).

النتائج والتوصيات:

١. أظهرت هذه الدراسة أن الاحتلال «الإسرائيلي» لغور الأردن مرتبط بما تتيحه المستوطنات من مستويات اقتصادية للمستوطنين ولدولة الاحتلال، وإنّ المزاعم «الأمنية – السياسية» ما هي إلاّ محفزات وأدوات تهدف إلى تكريس وتعزيز الاحتلال «الإسرائيلي» الاقتصادي لغور الأردن. من هنا يجب أن يكون الجهد الفلسطيني الشعبي، والأهلي، والحكومي، والخاص؛ مؤثراً في أداء المستوطنات، والإخلال بنشاطها الاقتصادي من خلال المحافظة على حيوية حملات مقاطعة منتجات المستوطنات على المستوى المحلي والدولي.

٢. إن تحليل طبيعة نشاط ٢٩ مستوطنة في غور الأردن يعكس مدى هشاشة ٢٥ منها ذات كفاءة اقتصادية في حال أي تأثير على سوق منتجاتها، من خلال سياسة المقاطعة أو أي قرار سياسي ذا صلة بطبيعة نشاطها، ما قد يتسبب بحدوث خلل في المستويات الاقتصادية الرغيدة التي اعتاد عليها المستوطنون، وبالتالي التأثير على النشاط الاستيطاني للاحتلال في غور الأردن، وهذا ما يجب أن يكون عليه التوجه العام للتأثير على الأداء الذي يسبب تراجع المستويات الاقتصادية، وبالتالي الإخلال بمبررات وجود المستوطنين في الطريق لإنهاء الاحتلال. خاصة إذا علما أن هذه المستوطنات ذات الكفاءة الاقتصادية ملحق بها نحو ٩٢٪ من إجمالي المساحات المصادرة لصالح المستوطنات في غور الأردن.

٣. بينت الدراسة أن إعلان سلطات الاحتلال «الإسرائيلي» عن نحو ٤٤٪ من مساحة غور الأردن كمنطقة عسكرية مغلقة ما هو إلاّ أداة تمكن الاحتلال الاقتصادي من التوسع والتحكم بالمصادر على حساب نحو ٨٩٪ من التجمعات الفلسطينية في غور الأردن، وهذا الواقع أعاق – إن لم يكن قد شلّ – عملية التنمية في نحو ٩٥٪ من إجمالي مساحة غور الأردن الخاضعة للسيطرة «الإسرائيلية»، ما يتوجب على المستوى السياسي الفلسطيني العمل على تغيير الواقع بدءاً من الآن، وليس استناداً إلى اتفاقيات «عشرينية» من العام ١٩٩٣.

٤. إن ما يُعد له الاحتلال «الإسرائيلي» بخصوص الاستثمار، ورفع كفاءة الإنتاج في مستوطنات غور الأردن؛ لا يعيق تنفيذه سوى الوقت، وتهيئة الظروف والوقائع التي تتيح ذلك، وما عامل الزمن بالنسبة للاحتلال الاقتصادي في غور الأردن؛ إلا مجرد رقم طالما يخدم «أجندة» لا تشيخ، وما عجز عن مصادرته بالاستيطان والمواقع العسكرية يلتف بأدوات جديدة لوضع اليد عليه، ومن ثم سيتم الاستثمار في كفاءته الاقتصادية، ولو استغرق الأمر لتهيئة ذلك نصف قرن، وإنّ مَقطعَيْ جدار وخندق الفصل العنصري ما هما إلاّ أداة أخرى لتهريب وتسريب أراضي الفلسطينيين في غور الأردن إلى المستوطنين ودولة الاحتلال.

٥. إن تحليل البُنية الاقتصادية للمستوطنات «الإسرائيلية» في غور الأردن تستند من الجانب الفلسطيني إلى معطيات «إسرائيلية»، وإلى تحكّم «الإسرائيليين» في مياه المنطقة التي أتاحت

هذه الوفرة الاقتصادية للمستوطنين وخلقت لهم ميزة تنافسية لا تعكس قيمة الإنتاج الحقيقي، والهدف من ذلك هو محاولة إظهار أن الاحتلال «الإسرائيلي» في غور الأردن له روابط «أيديولوجية وعقائدية» وليست اقتصادية، وهو الأمر الذي يجب فضحه بما يعكس توجهات وأهداف الاحتلال في المنطقة.

٦. إن انتهاكات الاحتلال «الإسرائيلي» وحرمانه العمالة الزراعية الفلسطينية في غور الأردن من مصدر دخلها المعتمد على الزراعة النباتية يحشد من قبل المتضررين باتجاه البحث عن بديل شبيه بتخصصاتهم الزراعية، وفي الغالب لصالح العمل في مستوطنات المنطقة الزراعية. وقد كان بالإمكان من خلال تفعيل وإقرار قانون أو مرسوم رسمي فلسطيني بمقاطعة العمل في المستوطنات بشكل عام، والمستوطنات الزراعية على وجه الخصوص؛ أن يكبّد هذه المستوطنات خسائر تحرمها من امتياز الأيدي الفلسطينية العاملة زهيدة الأجر، بما قد يتسبب بالإخلال باقتصاد هذه المستوطنات المرتبط وجودها بهذه المكاسب، وهذه الامتيازات الاقتصادية.

٧. إن الهوية الاقتصادية للحكومة الفلسطينية المبنية على «الاقتصاد الحر» جعلت الاستثمار في غور الأردن بيد فئة محدودة من الناس، وهذا مرتبط بالسياسات والقوانين المعمول بها وليس خارج نطاقها، والتخوف – أيضاً – من أن المنطقة الصناعية الزراعية سوف تحدد حاجة السوق؛ بناء على توجهات المستثمرين للربح من زراعات تصديرية أو منتجات محددة، وبالتالي فإن المستثمر هو الذي سيخطط لصغار المزارعين سياساتهم الزراعية، كما سيكون لذلك بالغ الأثر على السوق، والقدرة، والقيمة الشرائية لهذه المنتجات التي تشتهر بها المنطقة، إذا ما تراجعت لصالح زراعات ومنتجات تصديرية، أو موجهة، ما يوجب إعادة النظر من قبل الحكومة في هويتها الاقتصادية من خلال سَنّ تشريعات أو ضبط وإرشاد الاستثمار، بما يضمن التوزيع العادل للمصادر بين المستثمرين وصغار المزارعين.

٨. إنّ تنفيذ مشاريع ضخمة شبيهة بالمنطقة الصناعية الزراعية، يجب أن يكون باتجاه رفع كفاءة وقدرة المزارعين الصغار في غور الأردن، وذلك رهناً بالمشاريع والبرامج التي يتم بناؤها مع الجهات الممولة والمانحة، وإن تفويض أي جهة – حكومية أو من القطاع الخاص – بإدارة مشاريع تم تصميمها بناء على احتياجات هذه الفئة يجب أن يكون بما يحقق الغرض من ذلك، وهو تحسين وتطوير فرص المزارعين الصغار، وليس خدمة المستثمرين، وبعيداً عن الشراكة مع الجانب «الإسرائيلي».

٩. إن السياسات الخاطئة لبعض المنظمات الأهلية العاملة في غور الأردن، والمبنية على سياسات وتوجهات الممولين والمانحين في المساعدات والمشاريع الطارئة تعمق لدى المجتمع المستهدف التعاطي والتعايش مع الحاجة، وليس تجاوزها في حال كان التوجه العام لهذه المؤسسات تنمية غور الأردن، ورفع كفاءته باستغلال مصادره المتاحة.

١٠. يثير انتعاش قطاع الزراعات التصديرية في غور الأردن التساؤل حول توقيت الاستثمار، وحجمه، والظروف المحيطه به، في ظل مقاطعة العديد من دول العالم لمنتجات المستوطنات الجاثمة على الأراضي الفلسطينية بغور الأردن تحديداً، والتخوف من أن يكون هناك شراكات وهمية وغير معلنة، وتحديداً من شركات التسويق الزراعي العاملة في المستوطنات، خاصة بعد الضربات الموجعة التي تلقتها في العديد من الدول المقاطعة لمنتجات المستوطنات، والجهد الفلسطيني الرسمي ضروري هنا؛ لضمان عدم قدرة المشغلين «الإسرائيليين» على التحايل والعمل على تبييض منتجاتهم؛ من خلال صغار المزارعين أو مصانع تعبئة وتغليف بشهادة منشأ فلسطينية.

١١. أظهرت الدراسة مستوى عجز بلغ ٩٧٪ في حجم المساحات الواجب الاستثمار فيها لـ ٣ أصناف من الزراعات ذات المردود الاقتصادي، وبهدف إيجاد بدائل للعمالة الفلسطينية عن العمل في المستوطنات من المساحات، لذلك؛ وحتى يكون أداء المؤسسات الرسمية والأهلية، والقطاع الخاص في إطار الجهد الإيجابي للاستثمار في كفاءة العمالة الفلسطينية في مستوطنات غور الأردن، يجب إيجاد بدائل عمل في إطار تخصصاتهم، وخبراتهم المكتسبة، وبما يخدم هذه التوجهات.

١٢. إن حقيقة ما أتاحه واقع الزراعات التصديرية الفلسطيني في غور الأردن ولّد انطباعاً لدى العمال الفلسطينيين وصغار المزارعين بأن ما يجري هو الاستثمار في معاناتهم وحاجتهم، وليس الاستثمار في خبراتهم وتخصصاتهم التي اكتسبوها من العمل في المستوطنات، أو في أراضيهم الزراعية، وهو الأمر الذي يستدعي إعادة النظر من قبل النقابات العمالية، ووزارة العمل الفلسطينية في الحد الأدنى للأجور، والحقوق العمالية الأخرى، التي ستكون حافزاً للعمال الفلسطينيين كي يهجروا العمل في المستوطنات الزراعية بغور الأردن لصالح العمل في زراعات فلسطينية شبيهة.

الملاحق

ملحق (١): عدد سكان غور الأردن حسب التجمعات المستقرة والمحافظة

المحافظة	التجمع	عدد السكان
طوباس / الأغوار الشمالية	بردلة	١٦٣٧
طوباس / الأغوار الشمالية	عين البيضاء	١١٦٣
طوباس / الأغوار الشمالية	عاطوف	١٧١
طوباس / الأغوار الشمالية	كردلة	٣٠٧
طوباس / الأغوار الشمالية	العقبة	١٠٤
طوباس / الأغوار الشمالية	ابزيق	٢١١
طوباس / الأغوار الشمالية	يرزا	٣٩
طوباس / الأغوار الشمالية	الفارسية	١٥١
طوباس / الأغوار الشمالية	المالح	٣٧٠
طوباس / الأغوار الشمالية	الرأس الأحمر	١٧٩
طوباس / الأغوار الشمالية	حمصة	١٣٣
طوباس	سلحب	٤٥
مجموع محافظة طوباس		**٤٥١٠**
أريحا / الأغوار الجنوبية	مرج نعجة	٧١٥
أريحا / الأغوار الجنوبية	الجفتلك	٣٧١٤
أريحا / الأغوار الجنوبية	فصايل	١٠٧٨
أريحا / الأغوار الجنوبية	العوجا	٤١٢٠
أريحا / الأغوار الجنوبية	النويعمة	١٢٤٥
أريحا / الأغوار الجنوبية	عين الديوك	٨٢١
أريحا / الأغوار الجنوبية	م عين السلطان	٣١٦٠
أريحا / الأغوار الجنوبية	أريحا	١٨٣٤٦

أريحا / الأغوار الجنوبية	دير القلط	٤
أريحا / الأغوار الجنوبية	م عقبة جبر	٧١٧٦
أريحا / الأغوار الجنوبية	دير حجلة	٨
أريحا / الأغوار الجنوبية	النبي موسى	٣٠٩
أريحا / الأغوار الجنوبية	الزبيدات	١٤٢١
أريحا	مرج الغزال	٢٠٣
مجموع محافظة أريحا		**٤٢٣٢٠**
نابلس / الأغوار الوسطى	فروش بيت دجن	١٣٠٤
نابلس / الأغوار الوسطى	النصارية	١٥٨٥
نابلس / الأغوار الوسطى	العقربانية	١٠٠١
نابلس / الأغوار الوسطى	بيت حسن	١١٢١
نابلس / الأغوار الوسطى	عين شبلي	٣٣٥
مجموع محافظة نابلس		**٥٣٤٦**
المجموع الكلي		**٥٢١٧٦**

المصدر: تحليل الباحث استناداً إلى تعداد السكان الفلسطينيين الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٠.

ملحق (٢): توزيع المستوطنات في الأغوار حسب سنة التأسيس ونوع المستوطنة والمساحة المصادرة وعدد السكان[٨]

العدد	اسم المستوطنة	تاريخ الانشاء	المساحة (بالدونم)	التعداد السكاني (٢٠٠٨-٢٠٠٩)	المحافظة
١	كاليا زراعي	١٩٦٨	٨٦٨	٢٧٩	القدس
٢	ألموج زراعي	١٩٧٧	٤٨١	١٨٨	أريحا
٣	اتراقزيا	–	–	موقع سياحي	أريحا

٨. الصفوف المظللة (٣+٤) عبارة عن مواقع أثرية تاريخية وليست مستوطنات. الصفوف (٢٢+٢٣+ ٢٥+ ٢٦+ ٢٧+ ٣٦) مستوطنات ليست بعمق غور الأردن، وإن كانت تتبع لما يُسمى بالمجالس الإقليمية لغور الأردن. الصف (٣١) عسكري تم إخلاؤه. (تمّ التوثيق الميداني للباحث من خلال المجالس المحلية في الأغوار للخروج بالنتائج فيما يخص المستوطنات المظللة).

٤	شمال البحر الميت (سولار بوند)	–	–		أريحا
٥	فيريد يريحو زراعي	١٩٨٠	٦٤٥	٢٣٤	أريحا
٦	مسوع مدني	١٩٧٠	٢٢٦٨	١٧٢	أريحا
٧	معاليه أفرايم صناعي	١٩٧٠	١٣٧٠	١٦٤١	أريحا
٨	يافيت زراعي	١٩٨٠	١٤٣٦	١٥٨	أريحا
٩	طومر زراعي	١٩٧٨	١٠٣١	٣٠٣	أريحا
١٠	جلجال زراعي	١٩٧٠	١٠٩٧	١٧١	أريحا
١١	نيران صناعي	١٩٨١	٤٢٢	٦٢	أريحا
١٢	نعومي زراعي	١٩٧٩	٤٩٤٢	١٤٢	أريحا
١٣	ليدو يهودا سياحي	–	١١٤٧	موقع سياحي	أريحا
١٤	بيتسائيل زراعي	١٩٧٢	١٤٣٨	٢٧٢	أريحا
١٥	حمرا زراعي	١٩٧١	١٥٣٢	١٦٥	أريحا
١٦	نيتف هجدود زراعي	١٩٧٥	١٢٢٧	١٧٧	أريحا
١٧	بيت هعرافاه زراعي	١٩٨٠	٤٨٨	١٠٢	أريحا
١٨	أرجمان زراعي	١٩٧٠	١١٤٧	١٧٩	أريحا
١٩	يتاف زراعي	١٩٧٠	٥٢٦	١٨٨	أريحا
٢٠	متسبيه يريحو زراعي	١٩٧٨	١١١٢	١٧٠١	أريحا
٢١	عين الفشخة سياحي	١٩٦٩	٩٧	موقع سياحي	بيت لحم

٢٢	مشوكي دراجوت	١٩٩١			بيت لحم
٢٣	أفينات	١٩٨٣			بيت لحم
٢٤	متسبيه شاليم زراعي	١٩٨٠	٤٤٠	١٩٥	بيت لحم
٢٥	معليه مخماس	١٩٨١			رام الله
٢٦	ريمونيم	١٩٧٧			رام الله
٢٧	كوخاف هشاهار	١٩٧٧			رام الله
٢٨	بقاعوت زراعي	١٩٧٢	٢٣٥٣	١٩٧	طوباس
٢٩	روتم (نحال) عسكري	١٩٨٤	٥١	٢٠	طوباس
٣٠	ميخولا زراعية	١٩٦٨	١٧٥٩	٣٩٣	طوباس
٣١	بيترونوت (شيلا)	١٩٨٤			طوباس
٣٢	روعي زراعية	١٩٧٦	١٥٧٣	١٥٧	طوباس
٣٣	شدمات ميخولا زراعية	١٩٧٨	١٢٩١	٥٤٢	طوباس
٣٤	مسكيوت عسكري	١٩٨٧	٤٧	٥٠	طوباس
٣٥	حمدات – عسكري	١٩٨٠	٣١٧	١٦٠	طوباس
٣٦	الون موريه	١٩٧٩			نابلس
٣٧	جيتيت زراعي	١٩٧٣	١٠٥٨	٢٤٥	نابلس
٣٨	ميخورا زراعي	١٩٧٣	٩٢٥	١١٢	نابلس
المجموع			**٣٣٠٨٨ دونم**	**٨٢٠٥ مستوطن**	

المصدر: السياسات «الإسرائيلية» تجاه غور الأردن – وحدة نُظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في معهد أريج، ٢٠١٠.

المصادر والمراجع

- (أريج) – معهد الأبحاث التطبيقية، **السياسات «الإسرائيلية» تجاه غور الأردن**، ٢٠١٠.

http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2660

- **الأهرام المصرية، السياسة الدولية**، دورية متخصصة في الشؤون الدولية تصدر عن مؤسسة الأهرام، ملاحظات دبلوماسي «إسرائيلي» على العلاقة مع قطر، الجمعة ١٦ / ٣ / ٢٠١٢.

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/4/95/2258

- (بتسيلم) – منظمة حقوق إنسان في الأراضي المحتلة، **السيطرة على الأراضي**، ١٨ / ٥ / ٢٠١١.
http://www.btselem.org/arabic/jordan_valley/land

- (بتسيلم)– منظمة حقوق إنسان في الأراضي المحتلة، **السيطرة على المياه**، ١٨ / ٥ / ٢٠١١.
http://www.btselem.org/arabic/jordan_valley/water

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب محافظة أريحا والأغوار**، ٢٠١٠.

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1703.pdf

- **الحياة الجديدة**، شركة مطورة لمنطقة أريحا الصناعية الزراعية. الخميس ٣ / ٥ / ٢٠١٢ العدد ٥٩٢٧.

http://www.alhayat-j.com/pdf/2012/5/3/page19.pdf

- الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري والاستيطان، The Japan International Corporation Agency's Development Project، ٣٠-١١-٢٠٠٧، ص ١٦.

- الساعة التونسية، **التطبيع الاقتصادي في الخليج العربي**، ٣١ / ٣ / ٢٠١٢.

http://www.assaa.tn/index.php?option=com_content&view=article&id=5963

- شريدة، عبد الستار، **الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب**، ٢٩ / ٩ / ٢٠١٠.

http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-fahras.htm

- شريدة، عبد الستار، **بدائل العمل في المستوطنات في ظل الدعوة للمقاطعة**، الإغاثة الزراعية الفلسطينية، ٢٠١١.

- العتيلي، شداد، **ورقة مبدأ أولية حول إنشاء قناة الغور الغربية**، دائرة شؤون المفاوضات.
- كنفاني، نعمان وغيث، زياد، **الهيكلية الاقتصادية للمستعمرات «الإسرائيلية» في الضفة الغربية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ٢٠١٢، صفحة ١٧+ ١٩+ ٣٣+ ٣٤+ ٥٠.
- معاً، مركز العمل التنموي، **(الأغوار الفلسطينية) ملحق مجتمعي**، ٢٠١٢.
http://www.maan-ctr.org/pdfs/Supplements/JVFeb/JVFeb2012.pdf
- معاً، مركز العمل التنموي، **توثيق انتهاكات الاحتلال في غور الأردن**، ٢٠١٠.

http://www.maan-ctr.org/pdfs/FSReport/JVAr.pdf

- معاً، مركز العمل التنموي، **العمالة الفلسطينية في مستوطنات غور الأردن**، ٢٠١١.

http://www.maan-ctr.org/pdfs/FSReport/pal-labor/pal-labor.pdf

- معاً، مركز العمل التنموي، **العمالة التايلندية في مستوطنات غور الأردن الزراعية**، ٢٠١١.

http://www.maan-ctr.org/pdfs/FSReport/Thailand.pdf

- المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان ٢٩\٦\٢٠١١.

http://www.nbprs.ps/news.php?action=show&id=10689

المقابلات

- سليم أبو غزالة، المدير العام لشركة الريف، ٣٠/٨/٢٠١٢.
- سمر أبو سلمان ، مدير التخطيط في مديرية زراعة أريحا، أريحا. ١٠/٧/٢٠١٢.
- منجد أبو جيش، شبكة المنظمات الأهلية. نابلس، ٥/٨/٢٠١٢.
- محمد أبو وهدان، ونبيل جودة وناجح زيد، متضررون من تراجع استخدامات الأراضي الزراعية نتيجة ردم الآبار. النصارية، الأغوار الوسطى. ٢٨/٦/٢٠١٢.
- سامي دراغمة، مدير مكتب وزارة الزراعة في الأغوار الوسطى. النصارية، الأغوار الوسطى. ٢٨/٦/٢٠١٢.
- موسى دراغمة، مستثمر في قطاع الزراعات التصديرية. النصارية. ٤/٧/٢٠١٢.

- (م س، خ ع) موظفون في شركتَيْ زراعات تصديرية. أريحا. ١٠ /٧ /٢٠١٢.
- عبد الغفار دوابشة، نائب مدير زراعة أريحا. أريحا. ١٤ /٨ / ٢٠١٢.
- سامي داوود، الهيدرولوجيون الفلسطينيون. ٥ /٨ /٢٠١٢.
- عازم حج محمد، مجلس قروي فروش بيت دجن. فروش بيت دجن. ٢ /٩ /٢٠١٢.
- ناجح عبد الله، من صغار المزارعين في الخيار. النصارية في الأغوار الوسطى. ٢٨ /٦ /٢٠١٢ و١٦ /٩ /٢٠١٢.
- ليلى عيد، دائرة المتابعة والتعميم في قسم التخطيط والسياسات، وزارة الزراعة. رام الله. ٤ /٩ /٢٠١٢.
- منذر عريقات، مدير وزارة الاقتصاد الوطني في محافظة أريحا. أريحا. ١٤ /٨ /٢٠١٢.
- فرح الحمود، من صغار المزارعين. الفارعة. ١٦ /٩ /٢٠١٢.
- عزمي عبد الرحمن، مدير دائرة السياسات، الإدارة العامة للسياسات والتحليل والإحصاء، وزارة الاقتصاد. رام الله. ٢٢ /٨ /٢٠١٢.
- غسان فقهاء، رئيس مجلس قروي كردلا. كردلا، الأغوار الشمالية. ٢ /٩ / ٢٠١٢.
- جعفر صلاحات، مدير التسويق في مديرية زراعة أريحا. ١٠ /٧ /٢٠١٢.
- سامي التيتي، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للتخطيط والسياسات. رام الله. ٤ /٩ /٢٠١٢.
- محمد بني عودة، جمعية عاطوف التعاونية للزراعة والري.
- محمد خضر، تاجر تمور. نابلس. ١٦ /٨ / ٢٠١٢.
- منجد أبو جيش، مدير دائرة الضغط والمناصرة، الإغاثة الزراعية. ٥ /٩ / ٢٠١٢.
- عمال فلسطينيين في مستوطنات الغور (أ د، م ب، ج د، ع د، م د) أريحا، ٢٣ /٨ /٢٠١٢ و طوباس، ٢٥ /٨ /٢٠١٢.
- عبد الله ملاح، رئيس جمعية النصارية للري الزراعي. النصارية، الأغوار الوسطى. ٢ /٩ /٢٠١٢.
- ضرار صوافطة، مجلس قروي بردلا، الأغوار الشمالية. ٢ /٩ /٢٠١٢.

المصيون رام الله فلسطين ، ص.ب. 725، هاتف: 7839 298 2 970+ فاكس: 7835 298 2 970+

E-mail : bisanrd@palnet.com http:// www.bisan.org

Al-Masyoun-Ramallah-Palestine, P. O. Box 725, Tel: +970 2 298 7839 Fax: +970 2 298 7835